جامعة جيلالي بونعامة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة :

دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تسوية المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا

دراسة حالة الجزائر (البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف 272)

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

-ربيع سعدة

-معروف عرابي فاطمة الزهراء

*تحت إشراف الأستاذة

-خلج مريم

السنة الجامعية 2021-2022

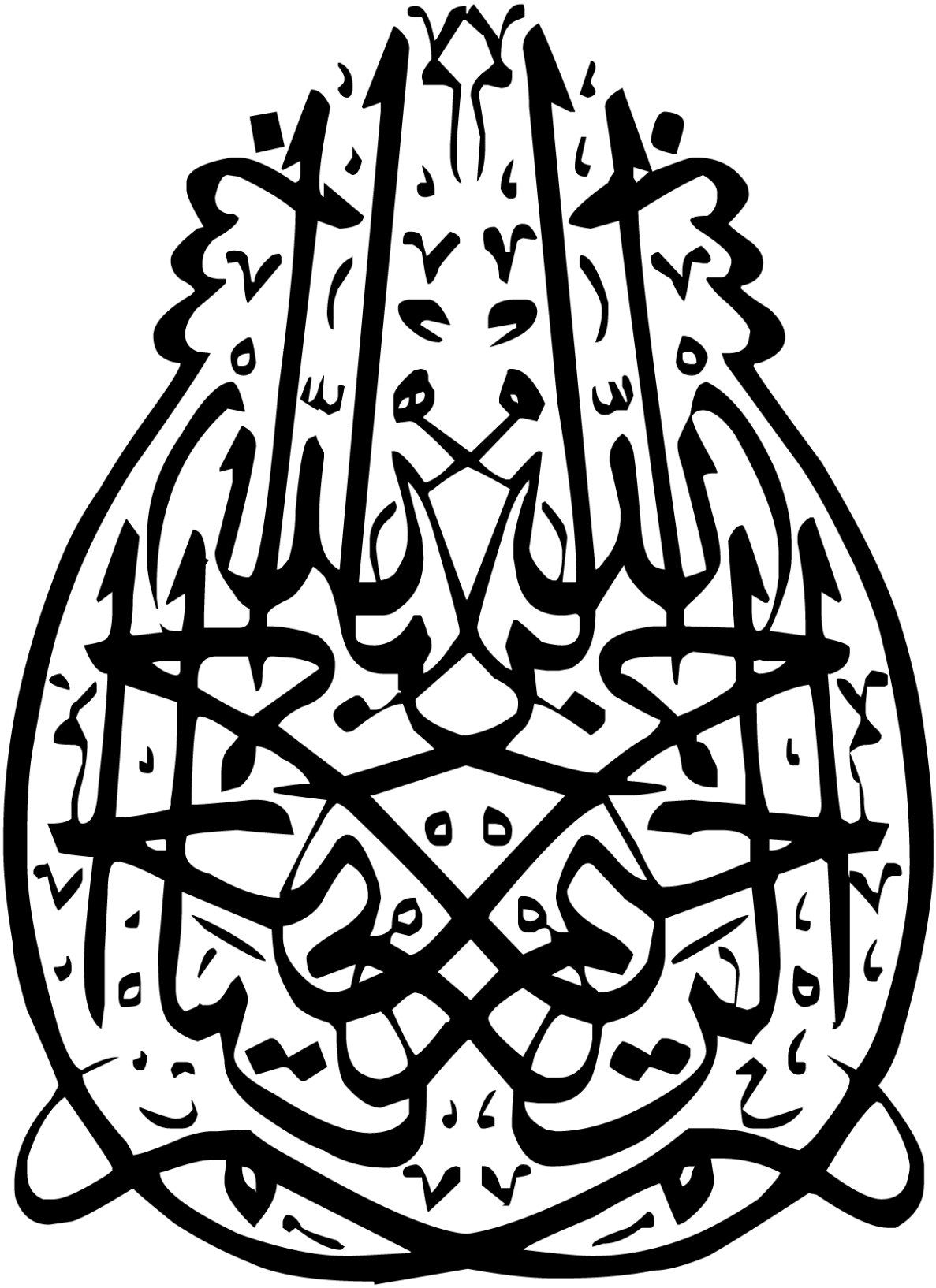

شكر و تقدير

الشكر الأعظم إلى الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا الصحة والعافية في إنجاز هذا المتواضع، فالله ملك الحمد والشكر

كمانتقدم بشكرنا إلى الأستاذة الكريمة الدكتورة "خلج مريم" على المجهودات التي بذلتها في إنجاز المذكرة

و نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أزواجنا لمساندتهم في انجاز هذا العمل

وإلى كل من قدم يد العون من قريب أو بعيد

الإهداء

بسم الله الذي فتح عيوننا بنور العلم وأضاء قلوبنا بهدى الإيمان وشحننا السعادة بفضل القناعة نشكره على ما أعطانا من جهد وصبر لنتوصل إلى ثمرة جهدنا.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها والحنان يملأ وجدانها وأعطت حتى لم يبقى للعطاء حدود إلى أمي الغالية الحبيبة

إلى مثل الأعلى في الحياة ...إلى من مدني بالدعم المادي والمعنوي طيلة مشواري الدراسي... أبي العزيز

وإلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي وزملاء العمل

الى اعز صديقاتي

الإهداء

بسم الله الذي فتح عيوننا بنور العلم وأضاء قلوبنا بهدى الإيمان وشحننا السعادة بفضل القناعة نشكره على ما أعطانا من جهد وصبر لنتوصل إلى ثمرة جهدنا.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها والحنان يملأ وجدانها وأعطت حتى لم يبقى للعطاء حدود إلى أمي الغالية الحبيبة

إلى مثل الأعلى في الحياة ...إلى من مدني بالدعم المادي والمعنوي طيلة مشواري الدراسي... أبي العزيز

إلى كل عائلتي وزملاء العمل

الى اعز صديقاتي

المستخلص

يعتبر نظام الدفع لأي اقتصاد مؤشرا هاما عن مدى سيره وعمله، هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث نظام الدفع أولوية بالغة الأهمية في عصر يتطلب السرعة غي معالجة المعاملات والصفقات ولقد سمح التطور التكنولوجي بإيجاد نظم ووسائل دفع إلي، حيث تساهم هذه الأخيرة في تنفيذ المعاملات وتدنية تكاليفها والفعالية التي توفرها.

أما عن واقع الجزائر في ظل هذه التطورات فكان في البداية محتشما نوعا ما وذلك نظرا لطبيعة البنية التحتية لنظامها المصرفي، لكن تماشيا مع الظروف الراهنة، الحكومة الجزائرية على إدخال العديد من التقنيات لمواكبة التطورات الحادثة في مجال الدفع الالكتروني خاصة بعد ظهور فيروس كورونا المستجد وفرض الحجر الصحي الإجباري أصبح من اللازم إيجاد بدائل عن تلك الوسائل التقليدية للتقليل من المعاملات المادية، خاصة النقود المعدنية والأوراق المالية، التي تسبب انتقال العدوى بين الناس فأصبح من الضروري التعامل الكترونيا لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم من جهة ومحاربة الفيروس من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع الالكتروني، المعاملات المالية، تسوية المعاملات المالية

Abstract

The payment system of any economy is an important indicator of the extent of its functioning and work, which is what made banks in various countries of the world realize that the development and modernization of the payment system is a very important priority in an era that requires speed in processing transactions and deals. The technological development has allowed the creation of automated payment systems and means, where these contribute The latter in executing transactions and reducing their costs and the effectiveness they provide.

As for the reality of Algeria in light of these developments, it was initially somewhat modest due to the nature of the infrastructure of its banking system, but in line with the current circumstances, the Algerian government has introduced many technologies to keep pace with developments in the field of electronic payment, especially after the emergence of the new Corona virus and the imposition of Compulsory quarantine, it has become necessary to find alternatives to those traditional means to reduce physical transactions, especially coins and securities, which cause transmission of infection between people, so it has become necessary to deal electronically to keep pace with developments in the world on the one hand and fight the virus on the other hand.

Key words: Electronic payment system, financial transactions, settlement of financial transactions

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
مستخلص	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية	
المبحث الأول: عموميات حول نظام الدفع الالكتروني والمعاملات المالية	07
المطلب الأول: ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني	07
المطلب الثاني: المعاملات المالية وأنواعها	10
المطلب الثالث: أنواع المعاملات المالية	11
المبحث الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية قبل وفي ظل جائحة كورونا	18
المطلب الأول : واقع أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية	18
المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية قبل كورونا	26
المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية في ظل جائحة كورونا	34
المبحث الثالث: الدرسات السابقة	41
المطلب الأول: الدراسات المحلية	41
المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية	42
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	45
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لواقع أنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية في البنك الوطني الجزائري (وكالة العطاف 272)	

فهرس المحتويات

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري	48
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني وتطوره	48
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك (دراسة أهم مصالح البنك)	52
المطلب الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري	54
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في البنك الوطني الجزائري	55
المطلب الأول: الخدمات الإئتمانية التي يقدمها البنك	55
المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني لدى البنك	59
المطلب الثالث: المقاصة الإلكترونية	60
المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف البنك لتسهيل تسوية المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا (البنك الوطني الجزائري –وكالة العطاف 272–)	**63**
المطلب الأول: ادخال تحسينات على CIB	63
المطلب الثاني: إحصائيات إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات المالية البنك	66
خاتمة عامة	82
قائمة المراجع	86

فهرس الجدوال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة البنوك في رأس مال SATIM	20
02	معاملات السحب لكل بنك بالبطاقة البنكيةCIB	22
03	معاملات الدفع لكل بنك بالبطاقة البنكية CIB	23
04	معدل استخدام البطاقات	24
05	المعاملات عبر نظام المقاصة عن بعد من 2007 إلى 2015	24
06	مدى تطور المعاملات المالية عبر نظام ARTS من 2006 إلى 2015	25
07	واقع الطلب على عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر من سنة 2016 الى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021 حسب القطاع	66
08	تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021	67
09	واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021	68

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المعاملات المصرفية الالكترونية	13
06	آلية عمل البطاقة المصرفية في الجزائر	30

مقدمة

مقدمة:

إن أهم ما يميز هذا العصر هو التطور الكبير والسريع الذي أحدثته التكنولوجيا الحديثة في المجالات الاقتصادية ووسائل الاتصال والمواصلات وفي مقدمتها البنوك والمؤسسات المالية التي تمثل بحق العصب الرئيسي للاقتصاد،التي تأثر بها الناس وبدئوا التعامل على أساسها، نظرا لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة، حيث أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية والثقافية، حيث أصبح من الطبيعي وجود وسائل وطرق لتسهيل عمليات البيع والشراء وتنفيذ المعاملات المالية المختلفة أنلاين، مما ساهم في اكتشاف الدفع الالكتروني بفعل التطور التكنولوجي المتسارع، الذي عمل على تحسين الكثير من الجوانب المختلفة سواء العملية أو التعليمية أو غيرها.

تدعم أنظمة الدفع الالكتروني عن التطور المالي الذي شهده الإنسان،هذا التطور لم يساعد فقط في تسيير المعاملات معاملاته المالية،بل ساعد أيضا في تغير صورتها وتوسيع دائرتها إلى أقصى حد،وإن تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني في البنوك التجارية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه وإستمراريته وتطوير أدائه،فإن الخدمات الالكترونية قد تطورت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقييم كفاءة أداء العمل المصرفي خلال فترة معينة، فإن ذلك بمعنى ضرورة استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومواكبة التكنولوجيا في تحديد الأهداف التي تضمن للأفراد عند القيام بمعاملاتهم الوصول إلى تحقيق غايتهم المنشودة في الربحية.

وفي ضوء التغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد.19" وانتشاره بين جميع الدول، بدا أن تداعياته الاقتصادية ستكون كبيرة ومؤثرة على المستويين العالمي والوطني، حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية تمثلت في العزل والحجر الصحي،دفعت الناس في العديد من بلدان العالم إلى الحد بشكل كبير من التفاعلات المادية، الأمر الذي أدى إلى تجميد حصة كبيرة من المعاملات المالية التقليدية، وتطور المعاملات الالكترونية باستخدام وسائل ونظم الدفع الالكتروني، حيث أنه من شأن الدفع الالكتروني أن يساهم في الحد من انتشار وباء كورونا على اعتبار أن الناس لن يضطروا إلى التعامل مع بعضهم البعض بالأوراق النقدية التي قد تكون موبوءة.

على غرار دول العالم، تعيش الجزائر أزمة صحية بسبب فيروس كورونا، الذي أثر بدوره على جميع الجوانب الاقتصادية، بما فيها الدفع الالكتروني الذي شهد ارتفاعا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة وحددت وزارة التجارة تاريخ 31 ديسمبر لبداية نهاية الأسلوب التقليدي في الدفع، الذي يسيطر على جميع المعاملات منذ الاستقلال والتوجه لاعتماد بطاقات الدفع الالكترونية في تنفيذ المعاملات .

مقدمة

إشكالية البحث:

ولتسليط الضوء على أنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، يمكن صياغة الإشكالية التي يتم معالجتها في هذا البحث كما يلي:

ما مدى تأثير أنظمة الدفع الالكتروني على تنفيذ المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا في الجزائر؟

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع، ارتأينا إلى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهم عوامل تطور أنظمة الدفع الالكتروني؟
- ما الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الالكتروني من أجل تسوية المعاملات المالية ؟
- كيف ساهمت أنظمة الدفع الالكتروني على القيام بالمعاملات المالية في ظل جائحة كورونا وخصوصا في الجزائر؟

الفرضيات:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها في ما يلي:

- من العوامل التي ساهمت على تطور نظام الدفع هي التطور الحاصل في المجال التكنولوجي ،ونتج عن هذه العملية خلق نظام الدفع الالكتروني .
- تلعب أنظمة الدفع الالكتروني دورا كبيرا في تسوية المعاملات المالية، من خلال طرح وسائل الدفع الالكترونية، التي تسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات المالية بسرعة فائقة وفي زمن قصير
- في ظل انتشار فيروس كورونا وفرض الحجر الصحي أصبح لأنظمة الدفع الإلكتروني دورا مهما، في القيام بالمعاملات المالية، وذلك بالتعامل إلكترونيا لمواجهة الأزمة دون التنقل، لعدم نقل العدوى ، بأقل تكلفة في مدة زمنية قصيرة

منهج الدراسة :

إن منهج الدراسة المتبع هو المنهج الوصفي، في أغلب الدراسة وذلك لوصف نظام الدفع الالكتروني وكذلك المعاملات المالية ووصف حالة الجزائر في ظل جائحة كورونا. والمنهج الوصفي هو المناسب للدراسات الميدانية،اذ يعتمد على دراسة الواقع او الطاهرة كما هي في الواقع ويعبر عنها باعطاء وصف.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث باعتبار أن العالم يشهد أزمة صحية أدت إلى تحولات اقتصادية عميقة أثرت على جميع دول العالم نبرز فيها أهمية أنظمة الدفع الالكتروني في معالجة المعاملات المالية .

الهدف من الدراسة :

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا ومختلف التساؤلات التي سبق ذكرها، إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي :

- ✓ محاولة الوصول إلى مراحل تطور نظام الدفع الإلكتروني
- ✓ الإشارة إلى أهم المعاملات المالية قبل وبعد جائحة كورونا
- ✓ إبراز كيفية تسهيل نظام الدفع الإلكتروني للمعاملات المالية خاصة في ظل جائحة كورونا

صعوبات البحث :

أثناء إعدادنا لهذا البحث وكغيرنا من الباحثين ، واجهتنا بعض الصعوبات ، نري من ضروري ذكر بعضها :

- ✓ حداثة الموضوع وعدم توفر المعلومات الكافية المتعلقة به
- ✓ نقص المراجع خاصة بموضوع الدراسة خاصة الكتب من جانب المعاملات المالية التي غالبها نجدها تهتم بالمعاملات الإسلامية المعاصرة
- ✓ صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع في الجزائر بالنظر إلى التأخر الكبير الذي يشهده الدفع الإلكتروني في الجزائر

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول أنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية

تمهيد:

تعتبر أنظمة الدفع مجموعة المؤسسا والتنظيمات والقواعد والأدوات التي يتم من خلالها عملية الدفع، مابين الوحدات الاقتصادية، من أجل تسوية التزاماتهم في المعاملات المالية والمبادلات التجارية، ومع التطور التكنولوجي وزيادة تطبيقه، تطورت أنظمة الدفع بمرورها على عدة مراحل من أنظم دفع تقليدية إلى أنظمة دفع الكترونية، وهذا ما يجعل إجراء المعاملات المالية أكثر سهولة وفي وقت قصير وبأقل تكلفة.

في إطار التداعيات السلبية لجائحة كورونا، خاصة الآثار الاقتصادية التي طالت كل قطاعات المجتمع، الذي شجع على استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الانترنت وقد كان لهذه الأزمة، لاسيما الدفع الالكتروني والمعاملات المالية في تسهيل الحياة إلىومية.

يشمل مصطلح منظومة الدفع جميع الأدوات والهيئات والإجراءات وكذا منظومات الإعلامية والاتصال المستعملة من أجل إعطاء تعليمات وإرسال المعلومات بين المدينين والدائنين حول المدفوعات والقيام بتسويتها، لذلك تسعى الدولة الجزائرية إلى تطوير وتحديث نظم الدفع لمواكبة التطور في العالم.

وبالتالي أصبح من الممكن البيع والشراء خلال جزء من الثانية، ودون الحاجة إلى وسطاء.

وقسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول أنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية.وفي المبحث الثاني تطرقنا الى أنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية قبل وفي ظل جائحة كورونا. والمبحث الثالث تناولنا فيه الدراسات السابقة.

المبحث الأول : عموميات حول أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية

المطلب الأول : ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني

اولا- مفهوم نظام الدفع وخصائصه:

1-مفهوم نظام الدفع:

-**مفهوم النظام:** هوعبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد وهذه العناصر تسمها مدخلات النظام يتم المزج فيما بينهما على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، قصد تحقيق نتائج مرغوبة تسمها مخرجات النظام[1]

-**مفهوم الدفع** : تدل كلمة الدفع على إطفاء دين أوتسوية إلتزام[2].

-**مفهوم نظام الدفع:** يعرف على أنه مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الإقتصادية[3].

- **مفهوم نظام الدفع الإلكتروني** : يمكن تعريف نظم الدفع الإلكتروني على أنها النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلترونيا بدلا من إستخدام النقود المعدنية او الورقية أو الشيكات الورقية،حيث يقوم البائعون عن طريق الأنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة و آمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن[4].

ومن خلال ما سبق يمكن إستخلاص تعريف شامل لنظام الدفع الإلكتروني على أنه: نظام يستخدم لتسوية المعاملات المالية من خلال تحويل القيمة النقدية ويشمل ذلك المؤسسات والأدوات والأفراد والقواعد والإجراءات والمعايير والتقنيات التي تجعل التبادل ممكنا يسمى نوع شائع من نظام الدفع بشبكة تشغيلية تربط بين الحسابات البنكية و توفير التبادل النقدي باستخدام الودائع المصرفية تتضمن بعض أنظمة الدفع أيضا آليات ائتمان والتي تعد بشكل أساسي جانبا مختلفا من طرق الدفع.

---

[1] أبو أحمد العز التجارة الإلكترونية وحكمها في الفقه الإسلامي دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن 2008ص1

[2]أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص99

[3]إبراهيم الجرزاوي، عامر الجانبي، سياسات نظن المعلومات المحاسبية، دار اليازوري لعمليات النشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19

[4] محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص178

2-خصائص الدفع الإلكتروني[1]

- ✓ يتسم الدفع الإلكتروني باالطبيعة الدولية ،أي أنه وسيلة مقبولة دوليا حيث يتم إستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية :هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل

- ✓ يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت أي من خلال المسافات يتبادل المعلومات الإلكترونية عبر وسائل الإتصال للاسلكية
- ✓ يتم الدفع من خلال أسلوبين النقود المخصصة سلفا أو البطاقات البنكية العادية وكذلك من خلال نوعين شبكة خاصة وشبكة عامة
- ✓ **البساطة والوضوح**:أي أن تكون القواعد المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم
- ✓ **المرونة** : قدرة النظام على التكيف و الإستجابة للتغيرات
- ✓ **السرعة** :إجراءات الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن
- ✓ **الأمان** :أمان وسائل الدفع من الطرق المستعملة فكلما ساد الأمان سادت الثقة بين المتعاملين.
- ✓ **سهولة الإستعمال** :إن عملية الدفع يجب أن تكون سهلة التنفيذ وتعتبر هذه الخاصية مهمة لنجاح النظام لأن الدفع يجب أن يكون سهل سريع ويمكن إستعماله بالنسبة للمستهتك والتاجر[1].

ثانيا-أنواع أنظمة الدفع :

***التصنيف القانوني** : ويمكن تمييز نوعين من نظام الدفع الخام والصافي:

أ/نظام الدفع الصافي :[2]

في نظام الدفع الصافي أوامر الدفع تكون موجهة إلى مركز المقاصة وبالتحديد إلى غرفة المقاصة ولكن التسوية القانونية لا تتم إلا في وقتها القانوني ودفع الأرصدة يكون في حالتين:

في الحالة الأولى: يقوم مركز المقاصة بحساب أرصدة مابين البنوك والإتصال بالأعضاء الشبكة والبنك المركزي.

[1]عبد العزيز مصطفى بونبعة، أصول التسويق، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص46.

[2]-ناهد فتحي العموري ، "الأوراق التجارية الإلكترونية "، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010، عمان ، الأردن، ص 127

في الحالة الثانية: تجري البنوك عمليات القرض والإقتراض عند حساب المقاصة لدي البنك المركزي من أجل تسوية وضعياتهم وجعل الميزان موجب مع البنك المركزي في هذه الحالة تنتهي العمليات عند بنوك المقاصة التي تنظم حسابات المقاصة لدي البنك المركزي.

ب/نظام الدفع الإجمالي (الخام):

يعتمد هذا النظام أساساعلي قواعد التقليدية للدفع والمتمثلة فيمايلي:

- ✓ أوامر الدفع المعرفة على أنها حوالات معطاة في نظام إلي عامل البنك الوسيط والشبكة الناقلة.
- ✓ وضعه في حالة إنتظار في حالة عدم وجود المؤونة الكافية.
- ✓ التسوية المباشرة للحسابات المدينة والدائنة تستلزم وجود إتفاقية فتح حساب.
- ✓ رفض في نهاية اليوم كل المدفوعات التي هي في حالة الإنتظار.

2/التصنيف الاقتصادي [1]

ا/نظام الدفع للمبالغ الضخمة: يتكفل هذا النظام بلمدفوعات ذات المبالغ المالية الضخمة أو المدفوعات المستعجلة مثل عملية السوق المالي، السوق النقدي وسوق الصرف وينقسم هذا النظام إلى دورين.

***نظام التسوية الإجمالية الأنية**

يعالج هذا النظام أوامر الدفع بقيمتها الإجمالية في الحين وبصفة فورية ويتميز بمايلي:

- ✓ كل عملية تدون فرديا في جانب المدين لحساب ما ثم في الجانب الدائن لحساب أخر في حالة وجود مؤونة.

***النظام الهجين**

يسمح هذا النظام بالإستفادة من سرعة التسوية النهائية التي يوفرها نظام التسوية

الإجمالية الأنية والإستعمال الفعال للسيولة التي تميز الأنظمة الصافية المؤجلة، كما تتم التسوية في هذا النظام على قاعدة الصافية وتحسب خلال نفس اليوم بحيث يتم تقسيم اليوم إلى عدة فترات وفي نهاية كل فترة يجب أن تتم التسوية الصافية للعمليات.

[1] مالك رانيا، تطوير نظام الدفع في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص3-8.

ب/نظام الدفع المكثف : هذا النظام يهتم بالمدفوعات ذات المبالغ الضعيفة نوعاما كما يقوم أيضا بالتسوية النهائية لجميع أوامر الدفع بين البنوك والتي تنفذ في نهاية اليوم، الرصيد الصافي المتبقي يسوى في الجانب الدائن أو المدين لحساب المشارك المعني.

ج/نظام تسوية الأوراق المالية: تعرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية وهذا النظام على أنه "مجموع الأليات المؤسساتية وتسوية العمليات على القيم المنقولة"ويتكفل هذا النظام مبدئيا بالأوراق المالية المنزوعة الصفة المادية. [1]

المطلب الثاني: المعاملات المالية

اولا–مفهوم المعاملات المالية:

في القديم كانت المعاملات المالية تجري عادة من خلال نظام المقايضة، الذي كان يتم فيه تبادل السلع والخدمات تبادلا مباشرا، دون وسيط مالي، وكان لذلك النظام عيوب معينة مثل ضرورة مقابلة التجار أو وسطائهم وجها لوجه، واتمام المعاملات بطبيعة الحال في مرة واحدة ومع ظهور المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، صارت التجارة غير المباشرة التي يفصلها الزمان والمكان امرا ممكنا ومع تشييد المدن والدول والامبراطوريات، تم سبك العملات المعدنية وغيرها من صور النقود المسكوكة المضغوطة أو طباعتها كنقود الزامية تخضع لقيم محددة مما يسمح بتراكم الاصول التي لن تتدهور بمرور الزمن على عكس السلع والتي تحظى ايضا بدعم نسبي من الحكومة ، مما يسمح للحكومة بتعديل قيمتها عن طريق انتاج اكبر او اقل من العملة ، ومع استبدال العملات الثابتة بالعملات العائمة في القرن العشرين، سرعان ما شهدت المعاملات المالية زيادة من حيث السرعة و التعقيد.

1–تعريف المعاملات المالية:

المعاملة المالية هي اتفاق او تواصل او حركة تتم بين بائع ومشتري لتبادل اصل مقابل مبلغ مدفوع، ويكون البائع والمشتري كيانين منفصلين يتضمنان عادة مواد ذات قيمة مثل المعلومات، السلع، والخدمات والاموال الى غير ذلك، وينطبق مفهوم المعاملة كذلك على تبادل السلع في احدى المرات، ثم تبادل المال في مرة أخرى.[2]

[1] مالك رانيا، تطوير نظام الدفع في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص3–8.

[2] https://ar.wikpeidia.org. Consulte le 20/01/2021

المطلب الثالث: أنواع المعاملات المالية

أولا: المعاملات المالية المصرفية

1-مفهوم المعاملات المالية المصرفية:

هي مجموعة من الانشطة ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة والمقدمة من خلال المصرف والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمها المنفعية والتي تشكل مصدر الرباح للمصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين، كما انها تعتبر مصدر لاشباع حاجاتهم و رغباتهم المالية و الائتمائية الحالية و المستقبلية .[1]

كما انها تعرف على انها الخدمات التي تقوم بها المصارف عادة، وتقدمها للزبائن بهدف الربح أساسا.

وعليه من التعريفين السابقين نستخلص ان المعاملات المالية هي مجموعة العمليات التي تقدمها المصارف لعملائها بحيث ترتبط هذه المعاملات بالوظائف الاساسية للمصارف كما انها تحقق مصدر ارباح المصرف وحاجيات الافراد .

2-انواع المعاملات المالية المصرفية:

2-1 .المعاملات المصرفية التقليدية

وهي كل ما تقدمه المصارف من معاملات مقابل حصولها على عمولات مثل:

- فتح الحسابات بالعملة المحلية و الاجنبية.
- صرف الشيكات المسحوبة على المصرف بالعملة المحلية و الاجنبية.
- اصدار الشهادات التي تثبت القيام بالعمليات المالية مع الزبائن .
- تحصيل الشيكات لصالح الزبائن.

[1] ناجي الذيب معلا، الاصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص74

- معاملات متعلقة بالاستثمار في الاوراق المالية و تشمل ادارة المحافظ الاوراق المالية لصالح الزبائن و المساهمة في رؤوس اموال المشاريع.[1]

2-2. المعاملات المصرفية الالكترونية

يقصد بالمعاملات المصرفية الالكترونية على انها المعاملات المصرفية التقليدية باستخدام الاجهزة و الانظمة الالكترونية.[2]

ان الخدمات المصرفية الالكترونية تضم نوعين رئيسيين من المعاملات

أ. **خدمة المعلوماتية او الاخبارية:** وهي تسمح للعملاء الوصول الى المعلومات العامة عن المؤسسات المالية وخدماتها والمنتجات التي تقدمها، اما في الوقت الحالي تمثل الانترنت اكبر قناة من قنوات تقديم هذه الخدمات خاصة عبر مواقع البنوك والمؤسسات المالية .

ب. **خدمة اجراء المعاملات او العمليات المصرفية:** وذلك من خلال تطبيقات على الهاتف المحمول او من خلال موقع المصرف على الانترنت او من خلال ماكينات الصرف الالي، وتتراوح هذه المعاملات المصرفية من خلال العمليات المصرفية الاساسية مثل تحويل مبالغ مالية من حساب شركة الى حساب شركة اخرى، الاطلاع على ارصدة الحسابات.[3]

اضافة الى هذه المعاملات يمكن للمؤسسات المالية ان تقدم باقة من المعاملات لدعم التجارة الالكترونية وتتمثل في:

- ✓ تصحيح الحسابات حيث يتم جمع المعلومات من المواقع و يتم تقديمها للعميل في صيغة موحدة مثل معلومات الحسابات الشخصية.
- ✓ روابط الويب تسمح للعملاء بإجراء العمليات المالية مثل تحويل الارصدة بين الحسابات وهي عبارة كلمة او جملة او صورة على صفحة الويب تحتوي على ترميز ينقل المشاهدة الى جزء اخر او موقع أخر.
- ✓ المصادقة الالكترونية و تعتبر جزءا اساسيا من المعلومات الالكترونية و يتمثل دورها في التحقق من هوية العملاء.

---

[1] علاء فرحات طالب، فؤاد حمودي العطار، المزيج التسويقي المصرفي و اثره في الصورة المدركة للزبائن، الطبعة الاولى، دار الوفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص60

[2] جريدة جميلة، مدى فعالية وسائل الدفع الالكتروني في تنشيط المعاملات المصرفية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، 2018-2019، ص 45

[3] طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007

الشكل رقم (01):المعاملات المصرفية الالكترونية

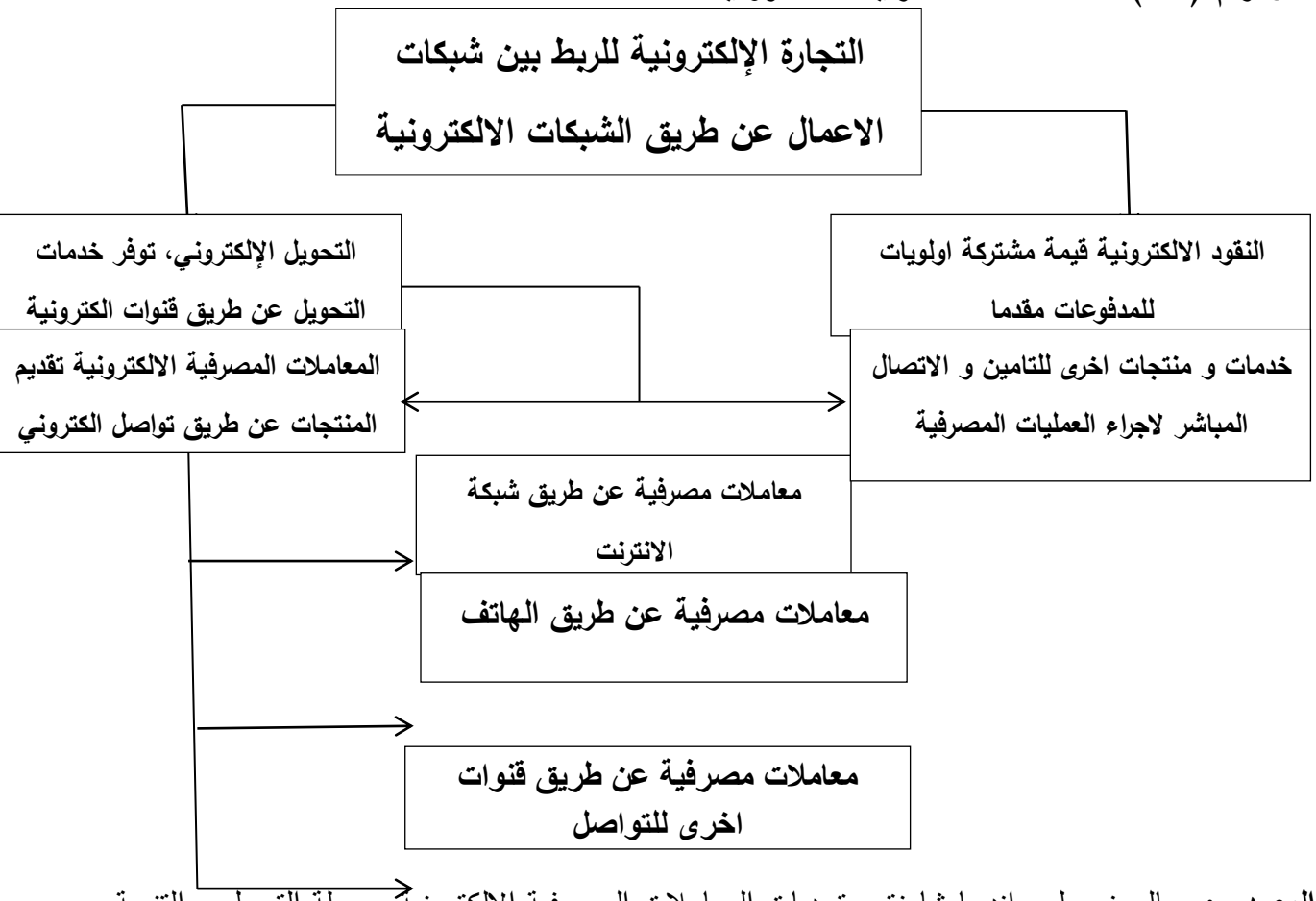

المصدر : صالح نصولي واندريا شايغتر، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية ، مجلة التمويل و التنمية، العدد الثالث، مصر، سبتمبر 2002، ص48

ثانيا: المعاملات التجارية

- مفهوم المعاملات التجارية:

هي اتفاقيات بين الطرفين لتقديم الخدمات او تزويد البضائع وفقا للشروط المحددة مسبقا، يمكن ان تكون المعاملات التجارية متعددة الانواع: دولية ومحلية ابتدائية وثانوية، احادية الجانب ومتعددة الاطراف، حقيقة وتوافقية، سببية ومجردة، دائمة، او شرطية او مشروطة.

ثانيا: انواع المعاملات التجارية

1) المعاملات الدولية والداخلية :[1]

يشارك في المعاملات التجارية الدولية ممثلو البلدان الاجنبية، اما المعاملات المحلية تكون بين ممثلي البلد الواحد الشركات الاجنبية التي تقوم تسجيلها في بلد البائع او المشتري قد تشارك ايضا فيها.

2) المعاملات الرئيسية والمساعدة:

وتشمل المعاملات الرئيسة شراء وبيع السلع (الرخص وبراءات الاختراع والتكنولوجيات...الخ) والخدمات التقنية، واستئجار الخدمات، والاعمال والسلع وتأجير عوامل الانتاج و تنظيم السياحة الدولية .

أما المعاملات المساعدة فهي اتفاقيات تحكم تسليم السلع والخدمات من البائع الى المشتري، وتشمل المعاملات الاضافية، التامين والنقل وتخزين البضائع وكذلك المعاملات المصرفية بين الاطراف.

3) المعاملات الانفرادية والمتعددة الطراف:

المعاملات الانفرادية هي مثل هذه الاتفاقيات والتي تكون مشاركة طرف واحد فيها كافية تشمل المعاملات متعددة الاطراف مثل ابرام اتفاق بمشاركة طرفين او أكثر من الاطراف المعنية.

4) المعاملات الحقيقية والتوافقية:

المعاملات الحقيقية هي اتفاقيات مبرمة، خاضعة للنقل الفعلي لموضوع المعاملة (الممتلكات) من قبل احد المشاركين، وتشمل الايجار او التخزين او القرض ولإتمام معاملة او اتفاقية يكفي التوقيع على الاتفاقية المقابلة.

5) المعاملات الدائمة والشرطية

المعاملات الدائمة هي التي لم يتم تحديد الموعد النهائي لتنفيذها ولم يتم تحديد الشروط التي يمكن ان تحدد هذا المصطلح .

اما المعاملات الشرطية هي المعاملات التي يعتمد تنفيذها وادائها على الظروف و قد تتاخر هذه المعاملات عندما يكون وقوع الحقوق او الالتزامات يتوقف على وقوع حدث معين او ابطال عندما يتوقف انهاء هذه المعاملة على حدوث الشروط ذات الصلة .[2]

[1]https://ar.imfoaboutlawyers.com consulté le 20-06-2021
[2] https://ar.imfoaboutlawyers.com consulté le 20-06-2021

6) المقايضة او العمليات المدمجة:

هذه المعاملات التي تنطوي على التجارة المباشرة بين الطرفين ويقصد بالمقايضة هنا بانها صفقة صغيرة، لا يتطلب تنفيذها جذب اموال نقدية او غير نقدية.

7) المعاملات السببية والتجريدية :[1]

المعاملات السببية هي معاملات يجب ان يكون تنفيذها متوافقا مع غرضها القانوني على سبيل المثال عند ابرام عقد بيع سيتمكن البائع من استلام دفعات عن سلعة فقط عن طريق استكمال تحويله الى الطرف الاخر وفقا للاتفاقية المقبولة .

اما المعاملات التجريدية عي معاملة تكون الصلاحية مستقلة عن شرعية اهداف اطرافها مثا ضمان بنكي او سند صرف، لذا فان دفع الفاتورة يعد المشتري موافق على دفع ثمن البضاعة، بغض النظر عما اذا كان قد تم تسليمها ام لا.

8) الخيارات:

الخيار هو عبارة عن معاملة بموجبها لا يمكن شراء او بيع المنتج الا بعد دفع قسط معين، بحيث خيار مع قسط يعطي الحق في شراء المنتج وخيار مع قسط العكسي يعطي حق بيعه.

9) بقعة النقطة:

هي معاملة تنطوي على بيع البضائع بشرط تحويلها الفوري الى المالك الجديدبعض الامثلة عن المعاملات التجارية:

- شراء التأمين من شركة التامين
- شراء المخزون من المورد
- بيع المنتجات الى العملاء نقدا
- بيع المنتجات الى العملاء عن طريق الائتمان
- الحصول على قرض من المقرض
- شراء المعدات او المستلزمات اللازمة للعمل التجاري

[1]https//Google weblight.com consulté le 08-03-2021

ثالثا: المعاملات المالية في المؤسسات

في كل مؤسسة يتم تنفيذ انواع مختلفة من المعاملات المالية، هذا راجع الى اتجاه الشركة وشكل ملكيتها على سبيل المثال: تقوم المؤسسات المصرفية باجراء معاملات الاقراض وفتح حسابات الودائع، واصدار النقد وما الى ذلك.

بالإضافة الى ذلك، يشارك كل كيان تجاري تلقائيا في المعاملات النقدية وبالتالي فان العمليات المالية هي أي انشطة تسوية داخل المؤسسة او تلك التي يشارك فيها العملاء والشركاء والمستفيدون .

1- انواع المعاملات في المؤسسات:[1]

1-1 المصادرة: يتضمن هذا النوع من المعاملات شراء الديون والتي يتم التعبير عنها في وثائق عمل الدائن، تفترض المعاملة المالية من هذا النوع ان المشتري لمدين يسمى المصادرة، يفرض التزام الدائن بفرض تقديم مطالبات للمدين وكقاعدة عامة يتم تنفيذ الالتزامات القابلة للتداول في ظل ظروف مواتية للمصادرة.

1- 2 .قيمة النقابات في التنمية الاقتصادية:

هو توجه جديد في تحسين اليات اجراء المعاملات في الاسواق الجاهزة وغالبا ما يلجأ هذا الاتجاه الى جمعية المؤسسات المصرفية، تتم عملية توحيد الدائنين بموافقة طوعية من جميع الاطراف في الاتفاق عندما يتم تنفيذ المعاملات المالية من قبل المؤسسات المالية من خلال اتفاقيات متبادلة بما في ذلك توزيع الاوراق المالية المستسقاة على تخصيص الاسهم لكل منها، يتم الحصول على مثل هذه الاوراق من قبل عدة جهات مصادرة، ولكن اذا كنا نتحدث عن مبالغ كبيرة من الكمال يتم توزيع سندات الصرف بين المشاركين

1-3.مميزات الامتياز:

اذا اعتبرنا هذا النوع من المعاملات المالية بالمعنى الواسع فمن المناسب ان نفهم تحتها استخدام العلامة التجارية ويتم منح الحق في استخدام مميزات الامتياز بموجب اتفاق بين مانح الامتياز (البائع) ومانح الامتياز (المشتري) يمكن ان يكون محتوى المعاملة مختلفا تماما بما في ذلك حالة واحدة بسيطة او عدة شروط صعبة ، هنا نشير الى اصغر تفاصيل استخدام العلامة التجارية.

تحدد اتفاقية الامتياز مقدار الخصومات الخاصة بتطبيق علامة تجارية في شكل ضريبة ثابتة او دفعة مقطوعة لفترة محددة او كنسبة مئوية من المبيعات، فهذا يعني ان صاحب الامتياز يتعهد بشراء كمية من البضائع من صاحب الامتياز واستخدام خدماته.

[1]https//ar.caupwaltblog.com consulté le 08-03-2021

1-4.التأجير

هو منح الحق في الحيازة المؤقتة للعقار او السيارة او المعدات او أي نوع اخر من الممتلكات المنقولة، عن طريق تحويله الى حيز الاستخدام لفترة محددة او غير محددة للحصول على تعويض نقدي ثابت.[1]

والتأجير هو نموذج للعلاقات المالية يقصد به تأجير كائن ينتمي الى طرف ما الى طرف اخر في معاملة ما.

لكن في الكثير من الاحيان يتم ابرام اتفاقية تاجير في شكل معاملة ثلاثية يكون فيها احد المشاركين شركة تأجير بموافقة المستخدم، تقوم الشركة بشراء المعدات من الشركة المصنعة ثم تسليمها الى المشتري للاستخدام المؤقت للدفع النقدي، و عند انتهاء صلاحية عقد الإيجار تصبح الملكية ملكا للمستأجر.

1-5.معاملة العملة

يحدث بيع و شراء العملات الاجنبية بسعر الوحدة النقدية الوطنية في سوق الصرف الاجنبي المشاركون فيها منظمات مصرفية تجارية، كثير ما ينطوي الممولون الذين يتحدثون عن سوق الصرف الاجنبي على الية لتنفيذها و تبادل العملات في البورصات الدولية، بدلا من عملية شراء و بيع الاوراق النقدية.

للحصول على العملات الاجنبية المستخدمة في الدفع لمعاملات الاستيراد، عائدات تصدير العلاقات الاقتصادية الخارجية، عائدات من المبيعات الرسمية .

1-6.المبادلة

هي تبادل الاصول او الالتزامات بين الكيانات التي لديها تعبير عن العملة و الغرض من تبادل العملات هو تحسين هيكلها و تقليل المخاطر و التكلفة. المؤسسات المصرفية تتبادل العملات او الذهب كما تلجا البنوك الى طريقة تبادل الفائدة بشكل اقل تواتر، قد يتضمن مجمع المعاملات المالية هذا شراء و بيع في وقت واحد من العملة.[2]

عند تنفيذ المبادلة، يوقع الطرفان اتفاقيات، يكون لكل منها تركيز مختلف قد لا تكون تواريخ التسوية هي نفسها، ولكن بالنسبة لاي عقد يتم شراءه مقابل عملة اخرى مع التسليم.

[1] https//ar.caupwaltblog.com consulté le 08-03-2021

[2] https//ar.caupwaltblog.com consulté le 08-03-2021

المبحث الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية قبل وفي ظل جائحة كورونا

إنتشرت أنظمة الدفع الرقمي بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة بسبب إنتشار المتزايد للخدمات المصرفية والتسوق عبر الأنترنت ومع تقدم العالم بدرجة أكبر في مجال تطور التكنولوجيا، يمكن أن نرى ظهور نظام الدفع الإلكتروني وأجهزة تجهيز المدفوعات، ومع ذلك الزيادة والتحسين وتوفير معاملات دفع عبر الأنترنت أكثر أمانا من أي وقت مضي، ستقل نسبة إستخدام الشيكات والمعاملات النقدية جراء ما تقدمه تلك النظم الجديدة من خلال، خدمات متنوعة إلي رواد الأعمال.

ومن هذا المنطلق، صار الدفع الإلكتروني جزءا أصيلا وأساسيا من المعاملات المالية والتجارية ولاسيما على صعيد أسواق التجزئة.

كما أنه أثبت على مدى عقود أنه طريقة مثالية على الصعيد الأمني ، خصوصا في دول تعاني إرتفاع مستوى جرائم السرقة والذى شهد التحول المأمول باتجاه الدفع الإلكتروني ليس ملائما لعدد كبير من الدول ،بسبب تخلف أنظمتها المصرفية ، فضلا عن وجود مليارات البشر الذين لايملكون حسابات مصرفية أصلا حصوصا في الدول الفقيرة ، فالسيولة النقدية ستتواصل إلي أجل لن يكون قصيرا في المستقبل إلي أن تتواءم أليات الدفع مع الحراك الإستهلاكي تماما .

المطلب الأول: واقع أنظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية في الجزائر

أولا: واقع أنظمة الدفع الالكتروني

خلال شهر أكتوبر من سنة 2016أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الالكتروني في الجزائر مع 11بنكا، منها 6بنوك عمومية و 5بنوك خاصة كما أطلقت مؤسسة بريد الجزائر يوم الاربعاء 7ديسمبر 2016بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الأنترنت فإطلاق خدمة الدفع الالكتروني تندرج في إطار استراتيجية القطاع الهادفة إلى عصرنة خدمات البريد والعمل على إدخال اساليب التجارة الالكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظامEMV" "تتيح لحامليها اجراء مختلف عمليات سحب ودفع الاموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وستشمل كذلك خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق شركة نفطال، بالإضافة الى استخراج عبر الموزع الآلي والشبابيك داخل المكاتب البريد .وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقة هويتهم في العالم الافتراضي حيت يتم [1]ادخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة ، كما اقترح البنك الوطني الجزائري البطاقة البنكية الالكترونيةCIB التي تمنح مجانا عند

[1]خليل عبد القادر البنكي –مدخل معاصر- ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن بن عكنون ، 2017، الجزائر.ص ص78-77.

فتح حساب بالبنك وبمدة صلاحية تقدر ب 03سنوات، ومن مزايا البطاقة البنكية الالكترونية الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات، وسهولة الاستعمال وربح الوقت، بالإضافة الى امكانية سحب الأموال في أي وقت [1]، إن النظام الجديد للدفع، افتتح أيضا للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بغية تمكينها من القيام بالتصريح الضريبي والدفع شهريا عن طريق شبكة الانترنت. وفي هذا الإطار دعا الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي، المواطنين والمتعاملين التجاريين الى العمل بنظام الدفع الالكتروني لتسهيل معاملاتهم، وتسريع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر. أما فيما يتعلق بالدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال فقد دخل حيز التنفيذ قبل بداية سنة ،2018كما أن الجهود التي تبدلها الجزائر في مجال تفعيل وسائل الدفع الالكتروني سمحت بفتح الطريق أمام الاقتصاد الرقمي، وساهمت في رفع ثلاثة تحديات هي: جمع الموارد المالية وإنعاش الاقتصاد وتداول الأموال من خلال وسائل جديدة وبمنتجات جديدة، مكنت الزبائن والمشتركين من تسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية، وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر عبر بطاقة ما بين البنوك (CIB) عبر المواقع الالكترونية 24سا/24سا و7ايام/7ايام. كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي أن مصالحه قد قامت بوضع قنوات للتبادل تهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الالكتروني، وتتمثل هذه القنوات في وضع موقع الكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقتهم، وكلمة السر الخاصة بها وتحديد آلات التخلص وكذا آلات توزيع الاوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع .[2]

بالرغم من التأثير السلبي لجائحة "كوفيد "19على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، إلا أنها كانت حافزا كبيرا لضرورة التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ومن بين آثارها:

سجل الدفع الالكتروني قفزة نوعية في سنة 2020بفعل جائحة "كوفيد 19"الذي شجع على استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الانترنت، وذلك لتفادي التنقل والاحتكاك في الطوابير لأنه يمكن اجراءها من أي مكان وفي أي وقت على مدار 24ساعة.[3]

-عرف مجال التسويق الالكتروني وبشكل خاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي انتعاشا ملحوظا، وذلك منذ بدء فرض تدابير الحجر الجزئي للوقاية من "كوفيد 19"وما ترتب عنه من قرارات غلق المحلات والفضاءات التجارية؛ 2021/10/01، اطلع عليه بتاريخ.[4]

-اقبال ملحوظ على تسديد فواتير الكهرباء والغاز عبر الأنترنت؛

[1] كون فتيحة ، نظام المقاصة الالكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 2017، العدد 07، جامعة المدية، ص386.

[2] مسكين عبد الحفيظ ، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة –حالة الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 2017، العدد05، المركز الجامعي عبد لحفيظ بوصوف ، ميلة، ص ص 591-592.

[3] www.aps.dz, 2021

[4] www.alarab.news, 2021

-توزيعه ائيات الدفع الالكتروني على التجار بصفة مجانية لتشجيعهم على التعامل 2021/10/01.

-تسجيل انتعاش في التحويلات المالية الالكترونية من حساب الى حساب آخر مقارنة بسنة 2019.[1]

ثانيا: واقع المعاملات المالية في الجزائر

1-واقع المعاملات بالبطاقة البنكية:

1-1.إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية المشتركة والبنكية

إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية (SATIM) التي أنشأت في 25 مارس 1995، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية وأصبحت إلىوم هذه الشركة متعاملات ذا شأن في القطاع المإلى المتخصص في ترقية الخدمات المتعلقة بالتحديث والتنميط والصفقات النقدية الالكترونية بين البنوك.

والجدول التإلى يبين حصة كل بنك في رأس مال (SATIM)

جدول رقم (01) مساهمة البنوك في رأس مال(SATIM)

المساهمون	القيمة بالدينار الجزائري	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
BNA	3.600.000	36	13.74
BEA	3.600.000	36	13.74
BDL	3.600.000	36	13.74
CPA	3.600.000	36	13.74
EL BARAKA	1.000.000	10	3.82
CNMA	3.600.000	36	13.74
CNEP	3.600.000	36	13.74

المصدر:شركة SATIM

وتتمثل مهام الشركة فيما يلي:

- ✓ تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة للسحب والدفع الالكتروني بين البنوك.
- ✓ تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك.
- ✓ ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي.

[1] www.aps.dz, 2021

ومن أهم المشاريع المنجزة من طرف هذه الشركة هو مشروع البطاقة البنكية المشتركة (CIB) بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية، كما أطلقت عام 1996 مشروع وضع نظام نقدي مشترك مابين البنوك، حيث تم إرساء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة (RMI) التي تتضمن حظيرة الموزعات الإلية للأوراق النقدية (DAB) تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية التي تستعمل شبكة الاتصالات (DZ_PAC) شبكة إرسال المعطيات.[1]

1-2.بطاقة الدفع البنكية في الجزائر:

إن وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك وفي هذا الإطار شعر النظم البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن.

وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة (SATIM) في تطبيق نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية،ولهذا الغرض قامت شركة (SATIM) بالتعاون مع مكتب دراسات أجنبي بإنجاز الدراسات اللازمة،تتضمن تحديد الخصائص العملية والتقنية لنظام نقدي الكتروني مشترك بين البنوك وتحديد نظام تطوري ل(SATIM)وكذلك تنظيم نموذجي يوضع لدى البنوك لضمان التكفل بجميع الجوانب المتعلقة بالنقديات وتنشيط الملتقيات الإعلامية والتحسسية لفائدة إطارات البنوك واقتراح مخطط اتصال وتسويق لطرح بطاقة الدفع والمرافقة إلى غاية إنطلاق المشروع وتقييم النتائج.

1-3.أنواع البطاقات البنكية الصادرة من طرف شركة (SATIM):

البطاقات المحلية: تسمح بالسحب والدفع والموجهة لعامة الزبائن ومن أنواعها:

بطاقة عادية: تمنح الزبائن دخلهم أكبرأويساوي 1000دج.

بطاقة الذهبية: موجهة لفئة معينة من الزبائن VIP والذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 4500دج، يحملان شعار البنك المصدر (CIB) وبطاقة بنكية مشتركة.

البطاقة البنكية التي تصدر لصالح المؤسسات والشركات: ويصدر هذا النوع من البطاقات البنكية لصالح الشركات والمؤسسات التي يفوق دخلها الشهري 200000دج.

البطاقات الدولية: وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وهي تسمح لحاملها المتواجد بالخارج ب:

[1] www.ingdz .com/vb/archive/index consulté le 14-06-2021

القيام بعمليات الدفع لدى التجار المتعاقدين مع منظمة غير الدولية، بمجرد الإمضاء على الفاتورة السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة لمنظمة غير الدولية والأجهزة التابعة للبنوك الأعضاء في المنظمة.

أما على المستوى الوطني تسمح لحاملها بتسوية معاملاته لدى المحلات المشتركة في نظام غير الدولية والمتواجدة داخل التراب الوطني، وهي أنواع:

بطاقة (VISA CLASSIQUE): رصيد من العملة الصعبة أكبر أويساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في إلىوم على أربع عمليات في إلىوم.

بطاقة (VISA GOLD): رصيد من العملة الصعبة أكبر أويساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في إلىوم على 7 عمليات في نفس إلىوم أما سقف الدفع 5460 أورو في إلىوم على 15 عملية في إلىوم.[1]

نشاط المعاملات بالبطاقة البنكية(CIB):[2]

الشكل رقم(02): معاملات السحب لكل بنك

البنوك	عدد معاملات السحب مابين البنوك	نسبة معاملات السحب ما بين البنوك %	عدد معاملات السحب داخل كل بنك	نسبة المعاملات داخل كل بنك	المجموع	النسبة%
ALP	944084	98.24	16888	1.76	960972	36.77
CPA	254853	57.36	189457	42.64	444310	17.00
SGA	209210	53.99	178310	46.01	387520	14.84
BNP	128536	29.14	312525	70.86	441061	16.87
BEA	95634	89.14	11651	10.86	107285	4.10
BDL	85540	76.66	26037	23.34	111577	4.27
BDR	84359	99.78	182	0.22	84541	3.23
CNP	27717	70.80	11431	29.20	39148	1.50
BNA	11521	90.26	1243	9.74	12764	0.49
NTX	7649	49.65	7756	50.35	15405	0.59
AGB	2559	59.75	1724	40.25	4283	0.16
HBC	2259	63.74	1285	36.26	3544	0.14
BRK	737	95.59	34	4.41	771	0.03
FSB	278	51.77	259	48.23	537	0.02
المجموع	1854936	70.97	758782	29.03	2613718	100.00

Source :satim, rapport annuelle 2015

[1] www.ingdz .com/vb/archive/index consulté le 14-06-2021
[2] www.ingdz .com/vb/archive/index consulté le 14-06-2021

الجدول رقم(03):معاملات الدفع لكل بنك[1]

البنوك	عدد معملات الدفع ما بين البنوك	نسبة المعاملات مابين البنوك%	عدد المعاملات داخل كل بنك	نسبة معاملات الدفع داخل كل بنك%	المجموع	النسبة%
BNB	231	55.66	184	44.34	415	28.62
SGA	188	100	00	0.00	188	12.97
BDR	136	96.45	5	3.55	141	9.72
BDL	116	88.55	15	11.45	131	9.03
CPA	96	22.54	330	77.46	426	29.38
BEA	36	76.60	11	23.40	47	3.24
CNP	34	100	00	0.00	34	2.34
ALP	20	100	00	0.00	20	1.38
BNA	18	90	02	10	20	0.38
NTX	12	100	00	0.00	12	0.83
HBC	08	100	00	0.00	08	0.55
BRK	04	80	01	20	05	0.34
FSB	03	100	00	0.00	03	0.21
المجموع	902	62.21	548	37.79	1450	100

Source :satim, rapport annuelle 2015

من خلال الجداول السابقة نجد أنه ما يقارب 70.97% من معاملات السحب كانت مابين البنوك، في حين معاملات الدفع مابين البنوك بلغت 62.21%،وهذا يعكس بأن حامل البطاقة يستعمل (DAB) الأقرب والأكثر عمليا،حتى وإن لم يكن تابع لبنكه،كما أن عدد معاملات السحب مابين البنوك يمكن أن تكون أعلى بكثير ولو رفعت مؤسسة بريد الجزائر تحديد مبلغ السحب ب: 5000 دج أمام مالكي البطاقات في حال استخدامهم لموزعات البنوك الأخرى.

[1] www.ingdz .com/vb/archive/index consulté le 14-06-2021

1-4. معدل المعاملات بالبطاقات البنكية:[1]

الجدول رقم (04): معدل استخدام البطاقات

عدد المعاملات	عدد البطاقات
10 معاملات كل شهر	120
من5 إلى 10 معاملات في الشهر	2192
من 3 إلى 5 معاملات في الشهر	7786
من معاملة إلى 3 معاملاتكل شهر	38452
أقل من معاملة كل شهر	75222
المجموع	123772

Source :SATIM,Rapporte Annuel 2015

بالنظر للأرقام المسجلة، نلاحظ أن استعمال البطاقات يبقى ضعيفا جدا، فقط بطاقة واحدة من بين الأربع بطاقات تستعمل في عملية السحب أو الدفع أي 25% وما يقارب 61% من حاملي البطاقات قامو على الأقل بمعاملة واحدة شهريا، لذلك من الواجب القيام بعمل اتصإلى واتخاذ إجراءات تحفيزية لاستعمال البطاقات من قبل المؤسسات التي تطرح هذه البطاقات.

جدول رقم (05) :المعاملات عبر نظام المقاصة عن بعد من 2007 إلى 2015

السنوات	عدد عمليات الدفع بالمليون	مبلغ عمليات الدفع بالمليار دينار	نسبة عمليات البطاقة في المعاملات الكلية%	مبلغ المعاملات بالبطاقات	نسبة الشيكات في حجم المعاملات الكلية%	حجم عمليات الدفع بالشيكات بالمليون دينار	عمليات التحويل بالمليون دينار	نسبة عمليات التحويلات في المعاملات الكلية%
2007	6.92	5452.18	-	-	80.7	5.6	1.01	14.6
2008	9.32	7188.25	12.5	1.16	70.3	6.6	1.53	16.4
2009	11.13	8534.72	17.2	1.91	63	70.2	2.12	18.9
2010	13.81	8878.13	20	3.75	52.5	7.25	3.9	26.7
2011	17.06	1058.6	28.4	4.84	44.9	7.66	4.4	25.8
2012	17.38	11766.1	22.7	3.95	46.2	80.3	5.22	30.1
2013	19.47	1266.6	23.5	4.57	42.2	8.02	6.47	32.3
2014	20.75	13979	22	4.56	40.9	8.04	7.47	36
2015	20.75	15892	14.9	3.08	41.82	8.049	8.78	42.15

المصدر: د.زبير عياش ،أ.بوكحيل نسيم،تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة حالة الجزائر،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،جامعة العربي بن مهيدي،ص597

[1] www.ingdz .com/vb/archive/index consulté le 14-06-2021

يتوضح لنا من خلال الجدول أن تسجيل المعاملات عبر نظام المقاصة عن بعد عرف تطورا ملحوظا ومستمرا،حيث بلغ 20.75 بملغ 15892مليار دينار سنة 2015 مقارنة ب6.92 عملية بمبلغ 5452.18مليار دينار سنة 2007.

وبالنسبة لطرق الدفع المستخدمة عبر هذا النظام نلاحظ هيمنة الشيكات وتطور العمليات من خلال هذه التقنية،حيث تطور حجم عمليات الدفع من 5.6 مليون دينار سنة 2007 إلى 49 مليون دينار سنة 2015 وفي المقابل عرفت عمليات الدفع بالبطاقات التي تعتبر فيها نسبة السحب أكبر من نسبة الدفع ارتفاعا مستمرا في مبلغ المعاملات بمقدار 4.56 مليون دينار سنة 2014 مقارنة بسنة 2008،بالنسبة لعمليات التحويل من خلال هذا النظام فقد عرفت تطورا مستمرا في مبالغ المعاملات حيث بلغ حجم عمليات التحويل 8.74 مليون دينار سنة 2015.

جدول رقم(06):يمثل مدى تطور المعاملات المالية عبر نظام ARTS من 2006-2015

السنوات	نسبة توافر نظام ARTS	عدد العمليات المنجزة	قيمةالعمليات المنجزة (مليارد ج)	عدد أيام العمل
2006	-	142373	750.6	226
2007	-	176900	313373	251
2008	99.34	195175	607138	252
2009	99.56	205736	649740	253
2010	99.93	211561	587475	254
2011	99.77	237311	680123	251
2012	99.77	269557	535234	252
2013	99.99	290418	358026	253
2014	99.99	290418	372394	253
2015	100	334749	265141	255

المصدر: د.زبير عياش،أ.بوكحيل نسيم،تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة حالة الجزائر،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،جامعة العربي بن مهيدي،2017،ص597

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحكم في النظام ونقص تعثراته السنوية وذلك من خلال وجود تطور ملحوظ لنسبة توافر هذا النظام التي تقاس بواسطة العلاقة بين الافتتاح الرسمي لنظام المعاملات وزمن التعثر،حيث بلغت نسبة توافر هذا النظام 100% سنة 2015 ،والتي تعبرأيضا عن علاقة قياس الموثوقية لعمليات أنظمة التسوية الاجمإلية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام،وفيما يخص حجم المعاملات المالية نلاحظ أنها في تطور مستمر بشكل نسبي مع زيادة عدد أيام العمل كل سنة،حيث بلغت 334749 سنة 2015 مقارنة ب 142373

سنة 2006،أما بالنسبة لحجم مبالغ عمليات النظام فعرفت تطورا مستمرا بمقدار 750.6 مليار دينار سنة 2006 إلى 680123 مليار دينار سنة 2011 في حين عرفت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2013 تراجعا لمبالغ عمليات النظام،وفي سنة 2014 كان هناك تطور طفيف في حجم عمليات النظام مقارنة بالسنة التي سبقتها وفي سنة 2015 كان هناك انخفاض في قيمة العمليات المنجزة،وهذا كله بسبب عمليات السياسة النقدية وعمليات المشاركين.

المطلب الثاني: انظمة الدفع الالكتروني والمعاملات المالية قبل جائحة كورونا

أولا: أنظمة الدفع الالكتروني قبل ظهور جائحة كورون

1-مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في إطار الإصلاحات الاقتصادية الجارية في الجزائر،فرض إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية، وبرز تحديث منظومة الدفع كعنصر أساسي في هذا الإصلاح،يشكل فيه وضع إستراتيجية تحديث وتطوير منظومة الدفع بما في ذلك النقد الالكتروني عاملا رئيسيا.

1-1 .برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

يعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهةومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميزبالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهذها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

وما ميز النظام المصرفي في الوقت السابق التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات،وهذا يعد إحدى الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبياوهذا ما يعد أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبيوهذا بالرغم من الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز إلىات الإشراف والرقابةوالتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته بموجب القانون 03-11،والصادرة في 26 أوت 2003،[1] حيث سيتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

[1] منة خالد، العلاقة بين المؤسسة والبنك ومحاولة تقييم الاداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004 ، ص 218-ص219 .

- ✓ تحديث الهدف بوضوح ودقة،وتحديد آجال مضبوطة للانجاز.
- ✓ تخصيص الموارد المالية والبشرية.
- ✓ توفير بيئة قانونية، صناعية، سياسية، تجارية....الخ،ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثلفي تطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2002/2001 بتطوير وتحديث النظام المإلى وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16.5مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات[1]:

أ-مجموعة الهندسة الإجمإلية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني انطلاقا من التجريد المإلى للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الالكترونية.

ب-مجموعة وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزع الإلى للنقود (GAB/DAB) والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة ايجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.

ث-المجموعة النقدية: يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية.

ج-مجموعة القانون: يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

1-2.أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التإلية: [2]

- ✓ تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين.
- ✓ المؤسسات والإدارات والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الالكترونية الحديثة.
- ✓ تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج.
- ✓ ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.

[1] لعريبي محمد، لحسين عبد القادر، أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 26و27 أفريل 2011، ص04

[2] ministére délégué a la reforme ,projet de modernisation et reforme des infrastructures du systéme de paiement devinasse, septembre 2005,pp 04-06

- ✓ تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الالكتروني الفوريوكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.
- ✓ تطير وسائل الدفع الالكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.
- ✓ تخفيف تكإليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

1-3. المكونات الرئيسية لمشروع تحديث نظام الدفع الجزائري:

إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية، بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع، ومن أهم ما طرح في تطوير نظام الدفع في الجزائر ما يلي:

1-نظام التسوية الإجمإلية الفورية:RTGS *

يقوم نظام (RTGS) بتسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور وبدون تأجيل وعلى أساس إجمإلى.[1]

أ-مبادئ تشغيل النظام:

يقوم هذا النظام على المبادئ التإلية:[2]

- **المشاركين:** بحيث تكون المشاركة مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر

-**العمليات التي يعالجها النظام:** فهو يعالج مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة وذلك على النحو التإلى:

- ✓ عمليات ما بين المصارف بحيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن.
- ✓ عمليات بنك الجزائر الذي يعتبر المشارك الوحيد القادر على توجيه وإصدار الأوامر للقرض أوالخصم من حسابات المشتركين.
- ✓ تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية حيث يعالج هذا النظام المبالغ الدائنة والمدينة الناتجة عن طريق المقاصة الالكترونية قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حساب المشاركين.

* RTGS :Real Time Gross settelement

[1] Hadj Arababdel hamid:les sysyémes arts(Algeria real time settelement),in media bank,№ 81,janvier 2006,pp 07-14

[2] jaque elaeoste,séminaire sur les systémes de paiement bank d algerie ,alger,le 18 et 21 décembre 2005

- ✓ حساب التسوية بحيث يفتح بنك الجزائرالذي يشرف على إدارة النظام في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية،تقسم إلى حسابات فرعية،وتحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين.

د-وظائف نظام: RTGS

يقوم هذا النظام بالوظائف التإلية:[1]

- ✓ مراقبة أوامر الانتظار
- ✓ تسوية الأوامر وفق طبيعتها
- ✓ تخصيص مبالغ المقاصة
- ✓ المعالجة تتم غي نهاية إلىوم
- ✓ إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام

2-نظام المقاصة عن بعد:

هذا النظام يختص بالمعلاجة الإلىة لوسائل الدفع العام وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ويعتمد على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

ويهدف هذا النظام إلى:[2]

- ✓ التسيير المحاسبي إلىومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية.
- ✓ تقليص آجال المعالجة،قبول أورفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة.
- ✓ تأمين الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- ✓ مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.

[1] بن عزة محمد أمين، مرجع سبق ذكره.

[2] محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفغيل التجارة الخارجية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، يومي 15و16 أفريل 2013، ص ص 19-20

3-استعمال وسائل الدفع الالكترونية في المصارف:

بما أن جميع النشاطات الاقتصادية تعتمد على الخدمات المصرفيةوالواقع يبرهن أن تطور وتنوع هذه الخدمات يصاحب تطوير الاقتصاد ككل، الأمر الذي دفع ببعض المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى القيام بمجهودات معتبرة من أجل تطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد، منتشرة عبر التراب الوطني، حيث أن وسائل الدفع الالكترونية أثرو على المنظومة المصرفية بهذه الوسائل التي تشكل مجموعة التقنيات التي تسمح بمعاملات إنجاز إلبات التي امتدت إلى السحب المادي والدفع، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التإلية:

- ✓ تطوير وتحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- ✓ تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.
- ✓ تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- ✓ وضع الموزعات الإلية في المصارف.
- ✓ بالنسبة للتاجر فهي تخفض من الأخطار وتكإليف التسيير.
- ✓ تعمل على تخفيض التكإليف والازدحام في الوكالات ونشر وتوزيع أنشطتها والمستخدمين للقيام بأعمال أخرى.[1]

وفي المخطط التإلي سنعرض إلية عمل البطاقة المصرفية في الجزائر:

الشكل رقم : (02): آلية عمل البطاقة البنكية في الجزائر

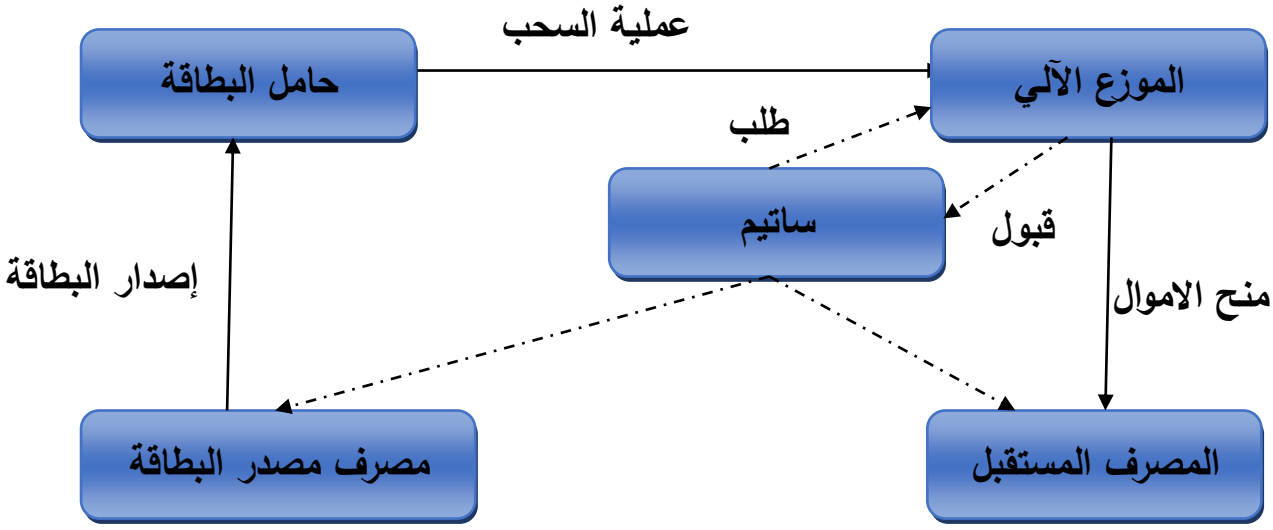

المصدر: تقرير السنوي لشركة ساتيم 2015

[1] محرز نور الدين، صيد مريم، مرجع سبق ذكره.

1-4. مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر:

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الإلى البنكي (GAB) والموزع الإلى البنكي DAB وتم ذلك على مراحل:[1]

المرحلة الأولى: كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الإلى البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة، بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السخب من جهاز بنك آخر.

المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع إلى للنقود، سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر وبذلك حولت (SATIM) بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك (CIB) وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك.

ولقد عملت على استثمار 3.6 مليون أورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر،حيث عملت على زيادة عدد الموزع الإلى للنقود،وكذا إقامة طرفيات عند التجار (TERMINEAU DE PAYMENT) ولأجل نفس الغرض تم عقد إتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية مختصةفي صنع طرفيات البطاقة و(SATIM) بمبلغ 400.000 أورو،ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في (SATIM) وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وبنك البركة ولقد تم ربط كل الموزعات الإلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.

ثانيا: المعاملات المالية في الجزائر قبل جائحة كورونا

1/هيمنة الدفع التقليدي في المعاملات المالية والتجارية[2]

مع الانتشار الواسع للانترنت واتساع رقعة استخدامه في العالم، رفعت الدول المتقدمة في مطلع تسعينات القرن الماضي رهان محو الأمية الحاسوبة والمعلوماتية والتكنولوجية.

وبتوسع الاستعمال إلدومي لتقنيات المعلوماتية في الفضاء العام، ظهر إلدوم جيل جديد من المعاملات المالية عن طريق الدفع الالكتروني،يقوم على تكنولوجيا الانترنت والاتصالات من ناحية،والأنظمة الذكية المرتبطة

[1] سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهلدة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005، ص ص 42-43

[2]- محمد شايب، الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 105، ديسمبر 2017، ص ص 217-218

بالبنوك وشركات الأموال المتخصصة من ناحية أخرى، وبذلك صار في متناول الجميع تحويل أموال أو إجراء عملية شراء أو بيع من أي مكان في العالم من دون أن يغادر منزله، وفي وقت قياسي.

لكن الحال مختلفة في الجزائر حيث تعاني من تخلف كبير في مجال الدفع الالكتروني حسب رأي الخبراء، ويمكن أن نصطلح عليه "بالأمية التجارية"، قياسا إلى طغيان المعاملات التقليدية في الجزائر،بل وتحكم السوق السوداء في حركة الأموال،وحيثما وليت وجهك هناك وجدت الطوابير مزدحمة في المؤسسات العمومية والفضاءات التجارية والوكالات الخدماتية وغيرها، وتصادف المواطنين مجبرين على المخاطرة بحمل حزم من الأوراق النقدية، ويضيعون وقتا طويلا وثمينا،لأجل قضاء حاجات بسيطة، كان في وسعهم تنفيذها دون عناء التنقل ولا مشقة الانتظار،لو توفرت خدمة التكنولوجيا وثقافة التعامل معها.

وينتشر في الجزائر على نطاق واسع جدا استعمال الهواتف الذكية،حيث يبحر من خلالها المستخدمون إلى عوالم البحث والأخبار والتواصل الاجتماعي وعروض التجارة والترفيه،كما يحمل الملايين منهم البطاقات البنكية والبريدية، غير أن الأغلبية يحجمون عن ولوج عالم الدفع الالكتروني، وظل الجميع سواء السلطات أوالمواطنون غافلون ومتعايشين مع التأخر الفادح في مجال المعاملات المالية الالكترونية، حتى استيقضوا فجأة على قرار السلطات السعودية سنة 2019 بحرمان 400 ألف جزائري من أداء العمرة، وهو المعدل السنوي الوطني لزوار البقاع المقدسة، إذا لم تلتزم وكالات السياحة بالدفع عبر الالكترونية وبدأ مفاوضات شاقة، رمت فيها الدبلوماسية الرسمية بثقلها، استثنت المملكة بصفة مؤقتة 15 ألف معتمر خلال موسم المولد النبوي الشريف، حتى الاتفاق على صيغة نهائية لحل الأزمة[1] .

تعددت الأسباب والنتيجة واحدة،لأن المسؤولين يقدمون الأرقام كدليل على جهود الحكومة في تعميم الدفع الالكتروني، في حين يشتكي المتعاملون من عراقيل مادية، كما يثير عنصر مخاوف عديدة لدى المستهلك وبلغة الاحصاءات،بلغ عدد بطاقات الدفع البنكية المسلمة 2.2 مليون بطاقة حتى نهاية يونيو 2019، مع أكثر من 21 ألف نهائي للدفع الالكتروني والترخيص لـ32 موقعا تجاريا الكترونيا، مقابل تسجيل 122 ألف عملية دفع الكتروني مباشر فقط و90 ألف عملية بيع عبر الأنترنت، وفقا لحصيلة هيئة الضبط الآلي، يحدث ذلك رغم استكمال المنظومة التشريعية على مدار 25 سنة،آخرها تقنين التجارة الالكترونية، وإلزام قانون المالية التجار التزود بنهائيات الدفع الالكتروني مع نهاية 2019.

[1] عبد الحكيم حذاقة، أرقام هزيلة وكلفة باهضة ...لماذا تخلف الدفع الالكتروني في الجزائر، 07-11-2019، اطلع عليه عبر الموقعhttps://www.aljazeera.com

2/معاملات البنوك والتحويلات المالية في الجزائر[1]

خضعت البنوك والمؤسسات المالية والأشخاص الطبيعية والاعتبارية المتخصصة في مجال تحويل الأموال دوليا لإجراءات رقابية مشددة على المعاملات التي تقوم بها،في إطار تدابير مكافحة غسيل الأموال ضمن اتفاقية بين الدول العربية موقعة من الجزائر،تفرض أن تضمن كل دولة تحديد هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ويأتي هذا الإجراء ردا على تحول عمليات تهريب الأموال من الجزائر إلى دول في الخليج العربي، تأتي في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة، عبر صفقات شراء العقارات بدبي وأبو ظبي بالدرجة الأولى، مستغلة تراجع أسعار العقارات بها من جهة وعدم وجود جهاز لتأطير التعاون العربي في مجال المعاملات المالية والمصرفية من جهة أخرى على اعتبار أن الجزائر لم ترتبط باتفاقيات بهذا الخصوص إلا مع دول أوروبية معينة بينما تضاعفت عملية تهريب العملة عبر "الكابات" تحت مظلة المنطقة العربية للتبادل الحر وتلتزم هذه الاتفاقية بالتعاون في مجال التدريب التقني وتقديم النساعدات الفنية اللازمة لأعمال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتعهد أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن إجراء مراجعة دورية للنصوص القانونية المتعلقة بأعمال مكافحة هذه الجريمة،بما في ذلك تجريم أي فعل من أفعال غسل الأموال،على غرار اكتساب الأموال أو حيازتها أو إدارتها أو استثمارها إذا كانت متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في تشريع الدولة، قصد إخفاء طبيعتها أو مصدرها.

3/العوامل التي أدت إلى تخلف الدفع في المعاملات المالية:

عانت أنظمة المدفوعات التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك والمؤسسات المالية ويعود ذلك إلى ما يلي[2]:

- ✓ استخدام المقاصة إلىدوية والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية بين الزبائن،حيث قدرت المدة المتوسطة لتحصيل الشيكات بين البنوك بأكثر من 21 يوما في المتوسط،وتصل أحيانا مدة 3 أشهر
- ✓ الوقت الذي تستغرقه قيم الدفع لتسديد مرورا بالمقاصة التقليدية طويل جدا،بما في ذلك التحويلات المالية.
- ✓ الفراغ القانوني وعدم وضوح التنظيم الذي يؤطر إجراءات المقاصة التقليدية، بحيث تفتح الباب أمام المتدخلين لاستعمال طرق ملتوية لتغطية أرصدتها، كما فتح المجال لتزايد نسبة القيم غير المسددة بشكل يستدعي القلق.
- ✓ تشجيع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل النقدي خارج الجهاز المصرفي.

[1]سعيد بشار، معاملات البنوك والتحولات المالية في الجزائر تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد 203، 19 أكتوبر 2014، ص ص 15-16.

[1]محمد شايب ، مرجع سابق ، ص 22

- ✓ ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد، وفيما بين البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ تعثر مشروع الربط الشبكي بين البنوك والمؤسسات المالية سنة 2001 وكان يجري الحديث آنذاك بأن تكون سنة 2006 هي السنة التي يتم فيها تطبيق المقاصة الالكترونية بين البنوك والانتهاء من عملية الربط الشبكي بين مختلف البنوك والهيئات المالية الأخرى، وتإلة نظام الدفع التقليدي، وتعميم استخدام النقد الإلى.

ومن كثرة شيوع استخدام الأوراق النقدية أصبحت بإلة، خاصة صنف 200 دج ودائما ما تلاحظ شقا في الوسط فوقه شريط لاصق وأصبح الأشخاص يكتبون أسمائهم عليها فأصبحت متعددة الاستعمالات فهي مساحة إعلانية قبل أن تكون ورقة نقدية.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية بعد ظهور جائحة كورونا في الجزائر

بعد ظهور فيروس كورونا وفرض الحجر الصحي في الجزائر، ازدهر الدفع الالكتروني بشكل كبير في الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أصبحت جل تعاملاتهم تتم عبر منصات الدفع الالكتروني.

اولا : أنظمة الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا [1]

تقدمت الجزائر بتسع وعشرون(29) مرتبة على الصعيد العالمي في مجال التجارة الإلكترونية، وفقا للتقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حسب ما أفادت به،وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في بيان لها.

وأوضح البيان أن" الجزائر أحرزت تقدما محسوسا قدر بتسع وعشرون (29) مرتبة على صعيد العالمي، وفقا للآخر تقرير سنوي صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حول التجارة الإلكترونية، حيث انتقلت من المرتبة 109إلى المرتبة 80 عالميا، محتلة بذلك المرتبة الرابعة إفريقيا".

وأضافت الوزارة أن هدا التقرير الأممي يشير إلى أن "الجزائر تعد من بين الدول الأربع التي حققت أكبر تقدم على صعيد العالمي وفقا لذات المؤشر، رفقة كل من البرازيل (تقدم ب10مراتب) وغانا (تقدم ب20 مرتبة) وجمهورية لاوس (تقدم ب11مرتبة) "، موضحة أن التقرير"يستند في تصنيفه إلى جملة من المؤشرات، تتمثل في نسبة تعميم إستعمال الأنترنت وتأمينه والإدماج المإلى وكذلك موثوقية الخدمات البريدية وفقا لترتيب الاتحاد البريدي العالمي ".[2]

[1] راضية ش، تطور الدفع الالكتروني بفعل جائحة فيروس كورونا، جريدة الحوار، العدد 130، 12 جانفي، 2021، ص 25

[2] راضية ش، ، جريدة الحوار، مرجع سبق ذكره.

وذكر البيان بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو "منظمة تابعة لهيئة الأمم المتحدة، تأسس سنة 1964 ويعني بمهمة إيجاد بيئة ملائمة لاندماج الدول النامية في الإقتصاد العالمي، حيث يهدف من خلال هدا التقرير قياس التجارة الإلكترونية، لاسيما في ظل جائحة كوفيد –19، وقد خص بالدراسة 152 دولة"[1]

وعن دلك يقول المحلل الاقتصادي عبد الرحمان عيار في ميكروفون القناة الاولي: "مرد ذلك الى كثرة التعاملات التجارية الالكترونية خلال فترة جائحة كوفيد –19 التي تقودها تركيبة من الشباب المتكون على استخدام متقدم لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الى استحداث وزارة للشركات الناشئة"[2].

الدفع الإلكتروني عن بعد سجل في مرحلة كورونا مابين 3الى 4اضعاف عما كانت عليه قبل 3سنوات وثمة جملة من المؤشرات جعلت الجزائر تتقدم الى هذه المرتبة منها نسبة تعميم استعمال الانترنت وتأمينه والإدماج المإلى وموثوقية الخدمات البريدية وفي هدا الصدد يضيف يونس قرار خبير في تكنولوجيا الاعلام والاتصال كاشفا عن الاسباب وراء دلك بلقول :"ان وباء كورونا دفع الجزائريين وبعض المؤسسات الى تبني الدفع الإلكتروني عن بعد عن طريق المواقع الالكترونية والدي سجل في مرحلة كورونا مابين 3 الى 4 اضعاف عما كانت عليه قبل 3 سنوات واكد المستشار في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال ذاته أن"الوثبة حصلت عندما اضطر الجزائريون خلال هذه المرحلة المتعلقة بوباء ، كورنا إلى الدفع عبر الإنترنت من فواتير الاتصالات الكهرباء ،والماء ،الغاز ،إضافة إلى التعامل مع الشركات التي تبيع منتوجاتها عبر الإنترنت"

وأفاد المستشار في تكنولوجيا الاتصال، يونس قرار ان "الأرقام تؤكد ان عدد معاملات الدفع الإلكتروني في مرحلة وباء كورونا تتجاوز بأضعاف المعاملات في ثلاث سنوات الماضية"

وكشف مجموعة من الخبراء الاقتصاديين أن عمليات الدفع الإلكتروني مؤكدين أنها عرفت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة وإقبالا لافتا لزبائن بريد الجزائر ففي سنة 2020 خصوصا في ظل جائحة كورونا وظروف الحجر الصحي الذي فرضت شروطها على الجميع وجد المواطن نفسه مضطرا للعمل بهذه الخدمات الذي اكتشف أيضا جديتها ونجاعتها.

فخلال سنة 2019بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع الالكتروني لبريد الجزائر 51 ألف عملية شهريا، أما في 2020 ومند شهر مارس تحديدا إلى غاية أيامنا هذه، بلغ المعدل الشهري 317 ألف عملية وبالتإلى تضاعف العدد6 مرات وهو مؤشر ايجابي شجع الزبون الجزائري على الإقبال المتزايد .[3]

[1] إسلام كعباش، التعايش مع كورونااينعش التجارة الالكترونية في الجزائر، سكاي ميوز العربية، 24 فيفري 2021.
[2] عبد الرحمان عيار، يونس قرار، الجزائر الرابعة إفريقيا في التجارة الالكترونية، الإذاعة الجزائرية، 23 فيفيري 2021.
[3] كمال علوي، الدفع الالكتروني ...مآلات الرقمنة المنشودة في الجزائر، الاذاعة الجزائرية، 14 أكتوبر 2020.

أما المبالغ التي تم تحويلها من خلال عمليات الدفع الالكتروني فقد بلغت 2 مليار دينار في 2019، بينما بلغت مبالغ العمليات المحولة 6،6 مليار دينار خلال 8 أشهر الأولي لسنة 2020 وهو تطور مشهود لخدمات الدفع الإلكتروني في ظرف ثمانية أشهر الأولي لسنة 2020فقد بلغت 2،4 مليون عملية، منها[1].

أما البطاقة الذهبية فهي تتيح صنفين من التعاملات، الصنف الأول من الدفع والدي يتم عن طريق الإنترنت، فيؤكد عمر تواتي مدير الدراسات بمديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية أنه يتم من خلال المواقع الالكترونية التابعة للمؤسسات التجارية، وقد عرفت هذه الطريقة من الدفع رواجا في الآونة الأخيرة بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا علي تنقل الأفراد ،مضيفا أ،ه بإمكان زبائن المؤسسة القيام بعدة عمليات دفع من البيت في أي وقت ،كدفع فواتير الكهرباء والماء وشحن أرصدة الهاتف واقتناء تذاكر السفر وتجديد عقود التأمين وخدمات عديدة أخرى .

أما الصنف الثاني من الدفع حسب، فهو الدفع الجواري الدى يمنح للزبون عدة خيارات باستخدام البطاقة الذهبية، فيمكنه الدفع عن طريق نهائيات الدفع الإلكتروني الموصولة بمنصة رقمية لبريد الجزائر، وهي مؤمنة بشكل جيد، وتستجيب للمعايير الدولية تمكن المستهلك من دفع ثمن مقتنياته، كما تمكنه في حال ألغي عملية الشراء استرداد نقوده، وهي تقنية تسعي مؤسسة بريد الجزائر لتعميمها مجانا على التجار قبل نهاية السنة.

من بين خدمات الدفع الجواري أيضا الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة "كوال كواد" عبر تطبيق تم إعداده لهدا الغرض، وهي خدمة جوارية جديدة بدون تلامس، إذ يتم مسح رمز الاستجابة السريعة من هاتف محمول لإتمام عمليات الشراء وتتبع آليات بإرسال رسالة نصية قصيرة تؤكد عملية الدفع وتعد الجزائر رائدة في هذه التقنية.

ثانيا: المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا [2]

أكدت رئيسة الفرع التجاري الجهوي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "كناب بنك " مؤخرا، أن الكثير من الجزائريين باتت لديهم اليوم، ثقافة الدفع الالكتروني، وهو ما يتطلب –حسبها –ضرورة تعميم العملية على المستوي الوطني، لاسيما أن الأمر من شأنه أن يسهل الحياة اليومية، خاصة في دفتر الفواتير.

أشارت المتحدثة على هامش مشاركتها في الأبواب المفتوحة لبنك "كناب" مؤخرا التي احتضنها المركز الثقافي رواق "مصطفي كاتب" إلى أن البنك يسعي إلى التقرب من الخواص والمرقين العقاريين والمؤسسات بمختلف

[1] الدفع الالكتروني تطور بعل جائحة كورونا في الجزائر، اطلع عليه عبر الموقع https://www.aps.dz

[2] نور الهدى بن طيبة، الدفع الالكتروني رهان على رقمنة المعاملات المالية، العدد 116، جريدة المساء، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2021، ص 05.

أحجامها وكذلك المهنيين الأحرار، لتعريفهم بالمنتجات البنكية ومختلف خدمات الصندوق، خصوصا التمويلات المختلفة، الصيرفة الإسلامية، منتجات الرقمية، فضلا عن منتجات الدفع الالكتروني الذي يتفاعل معه الجزائريون بشكل كبير، نظرا لما يمنحه من تسهيلات بشكل عام .[1]

بعد ازمة كورونا، اصبحت الدعوة إلى هدا النوع من الدفع أمر في بالغ الأهمية، بحيث أن الكثير من المواطنين باتو يرغبون في الإبتعاد قدر الإمكان عن التعامل النقدي، وملامسة النقود، باعتبارها حاملة لمختلف الجراثيم، بالتالي إحتمالية نقلها للفيروس من شخص لآخر، لاسيما أن النقود كانت أول ناقل لفيروس "كورونا" عند بداية انتشار الوباء في مرحلته الأولي وهو ماجعل العديد من الجزائريين اليوم، يعتمدون الدفع الإلكتروني كنمط جديد من الصيرفة، أساسها التكنولوجيا، ولا يستلزم التعاملات النقدية، لأن كل ما يتطلبه بطاقة إلكترونية ودقائق لإتمام الأمر من أي مكان وفي أي وقت، دون الاضطرار إلى التنقل مثلا، لدفع الفواتير أو البقاء لساعات طويلة في الطوابير، أو حتى مواجهة مشكل السيولة أو الفكة ،لإتمام المعاملة التجارية أو الخدماتية [2]

تلك المعاملات باتت ممكنة ، بفضل جهود الحكومة من أجل كسب رهان رقمنة المعاملات المالية ،وبات اليوم بإمكان الزبائن ،باختلاف انتسابهم لأي بنك أو حتي "بريد الجزائر" ،الاستفادة من خدمات آنية، تتعلق بالدفع عن طريق الانترنت أو خدمات الدفع الجواري، سعيا إلى التخلي عن التعامل بالنقود، بعد تشجيعه ،بفرض عمولة بسيطة علي بعض المعاملات التجارية التي تتم نقدا، في إطار التوجه نحو الدفع الإلكتروني، او ببطاقة بنكية أو البطاقة الذهبية، مثلما هوا الحال في بعض المحلات التجارية الكبري، على غرار بعض المحلات بالمركز التجاري باب الزوار.

في الاخير تعميمها على باقي التراب الوطني، بغية الوصول إلى هدف التخلي عن التعامل بالنقود، للقضاء على العديد من المشاكل، منها مشاكل السيولة والاكتناز.

حسب ما أوردته وكالة الانباء الجزائرية، واصلت المعاملات الإلكترونية في الجزائر خلال الفصل الأول من سنة 2021 ارتفاعها بفضل القفزة التي أحرزتها عمليات الدفع عبر الإنترنت (+247،80% خلال السنة) وعمليات الدفع بواسطة أجهزة الدفع الإلكتروني (+384،34%)، مع زيادة معتبرة في عدد البطاقات البنكية بأكثر من 7.10 مليون بطاقة.[3]

[1] نور الهدى بن طيبة، مرجع سبق ذكره.

[2] كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 364، ص ص 35-36.

[3] مسعود زراقنية، ارتفاع المعملات الالكترونية في الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2021، وكالة الأنباء الجزائرية، مارس 2021

فيما يلي الأرقام الأساسية لقطاع الدفع الإلأكتروني في الجزائر إلى غاية 31 مارس 2021 **مصدر**:هيئة تجمع الدفع الآلي.

البطاقة البنكية

يبلغ إجمإلى البطاقات البنكية المتداولة 10.712.133 بطاقة ،(+7،49 بالمائة مقارنة بنهاية الفصل الأول من 2020).

وينقسم هدا العدد كما يلي :

- ✓ عدد البطاقات البنكية يبلغ 1.681.995 بطاقة
- ✓ عدد بطاقات الأعمال يبلغ 25.990 بطاقة
- ✓ عدد بطاقات الاحتياط وفيزا وماستر كارد يبلغ 1.640.929 بطاقة
- ✓ عدد البطاقات الذهبية يبلغ 1.363.219 بطاقة

نسبة 70بالمائة من البطاقات المتداولة مشغلة

الدفع عبر الأنترنت[1]

- ✓ عدد المواقع التجارية التي إنضمت إلى منصة الدفع عبر الأنترنت يبلغ 83 (+84.44 % مقارنة بالفصل الأول من 2020)
- ✓ عدد المعاملات الصحيحة بواسطة البطاقات البنكية عبر الإنترنت يبلغ 1.782.213 (+340،65%)
- ✓ مبلغ المعاملات بواسطة الإنترنت يقدر ب2.204.736.081.42 دج 5+284.80 %)
- ✓ متوسط المعاملات عبر المواقع التجارية يبلغ 239 عملية /يوميا

سحب عبر الموزعات الآلية

- ✓ تضم حظيرة الوطنية للشبابيك/ موزعات الآلية 3.030آلة (+0.17% مقارنة بالفصل الأول من 2020)
- ✓ عدد عمليات "السحب "بواسطة البطاقات البنكية عبر موزعات الإلة يقدر ب349.692.202.000دج (+21.01بالمائةح).

الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني

- ✓ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني يبلغ 38.144 جهازا (+29،44% مقارنة بالفصل الأول من سنة 2020)

[1]مسعود زراقنية، ارتفاع المعملات الالكترونية في الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2021، وكالة الأنباء الجزائرية، مارس 2021

- ✓ عدد المبادلات الصحيحة عبر أجهزة الدفع الإلكتروني يقدر ب3.165.851.571،04دج (+367،84)

عمليات الدفع مقابل عمليات السحب[1]

- ✓ مبلغ عمليات الدفع بواسطة البطاقات البنكية (عبر أجهزة الدفع الإلكتروني وعبر الإنترنت) يقدر ب 5.370.687.652.46دج.
- ✓ متوسط المبلغ الإجمإلى لعمليات الدفع الإلأكتروني مقارنة بمبلغ عمليات السحب عبر الموزعات الآلية يقدر ب1،54بالمئة.

قررت الجزائر رسميا التخلص من أسلوب المعاملات المالية النقدية التقليدية، والتوجه لاعتماد بطاقات الدفع الإلكترونية، لشراء وبيع السلع في محلات التاجر وحددت وزارة التجارة تاريخ 31 ديسمبر 2020 لبداية نهاية الأسلوب التقليدي في الدفع، الذي ظل يسيطر علي جميع المعاملات التجارية مند استقلال الجزائر عام 1962 ويهدف القرار لتوزيع أكثر من نصف مليون جهاز قارئ البطاقات المالية المغناطيسية على التجار البالغ عددهم حوإلى مليون تاجر يعملون في الجزائر .

ويرى الكثيرون أن هذه الخطوة تحمل عدة أهداف استراتجية وتعكس رؤية السلطة الجديدة في المضي بخطوات سريعة نحو عصرنة الحياة العامة في الجزائر ويتوقع رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين طاهر بلنوار، أن تقوم الجزائر بتوفير المعدات على مرحلتين، أولها بالمتاجر الكبرى وثانيها بالمحلات الصغرى.

لقد تأخرت الجزائر كثيرا لدخول هدا التوجه الذي سيضفي مزيدا من الشفافية على النشاط التجاري ويأتي الإعلان عن هدا القرار، بعد أزمة السيولة المالية التي عرفتها العديد من مراكز البريد في الجزائر بسبب الاجراءات الوقائية من فيروس كورونا، حيث تناقلت مواقع التواصل على مدار 3أشهر صور لطوابير المواطنين أمام مراكز البريد لاستلام أموالهم وهوالمشهد الذي وصفته السلطة بالمؤامرة التي يقودها أعداء الجزائر، نافية وجود أزمة سيولة[2]

وقد كشف وباء كورونا العديد من العيوب في الممارسة الاقتصادية في البلاد وساهم غياب الدفع الالكتروني من انتشار الطوابير الطويلة أمام المحلات التجارية والبنوك والبريد مما جعل فرص قواعد التباعد الاجتماعي أمرا صعبا في بعض الحالات .

[1]مسعود زراقنية، ارتفاع المعملات الالكترونية في الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2021، وكالة الأنباء الجزائرية، مارس 2021

[2] دوروثي ديلور، إيزابال بوبار، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر، مدونات البنك الدولي، 22فيفري2021.

وقد أدرج قانون المالية لسنة 2020 تعديلا على نظام الضريبة الجزافية على الذين ينشطون في المهن غير التجارية وتقرر إلغاء الضريبة على القيمة المضافة لسنتين الأوليتين من استخدام الدفع الالكتروني [1].

وتود الحكومة الجزائرية البدء في هذه الخطوة شهر يناير القادم، عبر المحلات الكبرى ويرى المراقبون استحالة تعميمها علي كامل أنحاء البلاد دون تهيئة مناخ الثقة بين الزبون والتاجر خاصة وان الجزائر حاولت مند عامين التوجه إلى هذه الخطوة إلا أنها فشلت وظلت مقصرة على نطاق ضيق وفي بعض الفنادق والمطاعم الكبرى

ويعتقد خبراء الاقتصاد أن هذه التوجه سيكون مقدمة لخطوة أهم تتعلق بإعادة تنظيم سوق صرف من خلال فتح مكاتب صرف العملة الصعبة وقد تكبدت الخزينة الجزائرية خسائر كبيرة بسبب استمرار المعاملات خارج سعر الرسمي في ظل سيطرة السوق السوداء على حركة العملة الصعبة .

وقد تكبدت الخزينة الجزائرية خسائر كبيرة بسبب استمرار المعاملات خارج السعر الرسمي في ظل سيطرة السوق السوداء علي حركة العملة الصعبة ومن المتوقع أن يدعم القرار قانون محاربة تبييض الأموال لعلاج تدهور العملة الجزائرية والحفاظ على سعر الدينار .

إن السياسة المالية التي اعتمدها النظام السابق خلفت تركة ثقيلة على السلطات الجديدة مما دفع لتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وإرتفاع نسبة التضخم، بعدما اعتمدت حكومة عام 2014 سياسة نقدية يصفها خبراء الاقتصاد بالفاشلة، ادت إلى استزاف أكثر من 57 مليار دولار من احتياطي الصرف واختلالات في ميزانية التجارة الخارجية وعجز سنوي .

ولاتزال المعاملات المالية عبر معظم المواقع الجزائرية تعتمد الأسلوب التقليدي في ظل غياب ثقافة الدفع الإلكتروني.

[1] محمد علال، الجزائر تتجه للدفع الالكتروني لمواكبة الغالم المالي، سكاي نيوز العربية ، 31 أوت 2020

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سيتم في هذا العنصر عرض أهم الدراسات العربية، والتي تم جمعها من خلال البحث الاستطلاعي والمكتبي والمتعلقة بموضوع الدراسة وفق تسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم، بحيث سنتطرق في كل دراسة إلى: الإشكالية، الأهداف، والمنهج المستخدم ومتغيرات الدراسة، ودراسة حالة ثم النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

– **دراسة (بوجمعة فاطمة الزهراء2021):** بعنوان: "نظم المعلومات واستخداماتها في عملية اتخاذ القرار في ظل التحولات التكنولوجية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية تلمسان" (بوجمعة، ،2021ص ص 218–22)

–**إشكالية الدراسة** : تمحورت مشكلة الدراسة حول : كيف تؤثر نظم المعلومات على عملية اتخاذ القرار في ظل التحولات التكنولوجية؟

–أهداف الدراسة: هدفت الدراسة لتقييم دور نظم المعلومات في مساعدة العاملين في البنوك باتخاذ قرارات أكثر فعالية في ظل التحولات التكنولوجية، التعرف على نظم المعلومات الذكية، والتقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي (نظم خبيرة، الشبكات العصبية، خوارزميات حديثة) وفوائد دمجها في نظم دعم القرار المستخدمة حاليا في البنوك التجارية لولاية تلمسان.

–المنهج ، العينة، الأدوات المستخدمة في الدراسة: اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والكمي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان تم توزيعه على 13 بنك تجاري بولاية تلمسان، وتم إجراء التحليل على 100استبانة من الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل الإحصائي على العاملين بالبنوك محل الدراسة من مديري بنوك، نائب مدير، رئيس قسم، رئيس فرع، وموظفين، استخدمت الباحثة عدة أساليب إحصائية، وأدوات منها : مقياس ليكرت الخماسي، التكرارات، النسب المئوية، قيمة ألفا كرونباخ، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وهذا بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج " SPSS V24،"اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة باستخدام اختبار "كولموجروف–سميرنوف " Kolmogorov-Simirnov" "لكل من المتغير المستقل والوسيط والمتغير التابع، بحث "نظم المعلومات" عبرت عن المتغير المستقل، "اتخاذ القرار" هوالمتغير التابع، التحولات التكنولوجية" هوالمتغير الوسيط، اعتمدت الباحثة الصدق التقاربي من خلال أربعة اختبارات: متوسط التباين المفسر ،AVEالموثوقية المركبة" " Alpha ، ألفا كرونباخ " "CRيرمز لها"Cronbachs Composite Reliability" و "،Joreskog Rho De"ومؤشر الصدق التمييزي حسب معيار "فورنر لاركر"، وهذا بالاعتماد على مخرجات" ،3 Smart PLS"

واعتمدت الباحثة على منهج نمذجة المعادلات البنائيةSEM باستخدام برنامجSmart PLS لدراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة وتحليل المسارات للعلاقات البينية بين متغيرات الدراسة عن طريق الاستبيان طبعا كأداة رئيسية لجمع المعلومات واختبار فرضيات البحث.

-**نتائج الدراسة** : أشارت نتائج الدراسة لتأكيد العلاقة الطردية بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرار، وأن نظم المعلومات تلعب دور جد كبير في اتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة عن طريق التحولات التكنولوجية، كما بينت من خلال نتائج اختبار الفروض أن لنظم المعلومات أثر مباشر على التحولات التكنولوجية، وأن للتحولات التكنولوجية أثر مباشر على اتخاذ القرار، كما أنه
يوجد أثر مباشر لنظم المعلومات على عملية اتخاذ القرار، ووجود أثر غير مباشر بين نظم المعلومات على عملية اتخاذ القرار بوجود التحولات التكنولوجية.

-**دراسة (محمد شايب، 2017)** بعنوان "الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري" (محمد شايب، 2017، ص ص.210- 223) .

-إشكالية الدراسة: تمحورت مشكلة البحث فيما يلي: ما مدى فعالية اقتصاد الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من ظاهرة اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري أمام إفرازات انهيار أسعار النفط؟ ما أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في زيادة السيولة النقدية للبنوك؟

-**أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة للتقليل من استخدام النقد والتحول إلى التعاملات الإلكترونية في مختلف أروقة الدولة واقتصادها، والتخفيف من أزمة السيولة التي يعاني منها الاقتصاد منذ سنوات.

- المنهج، العينة، الأدوات المستخدمة في الدراسة: اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراضه: لواقع استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر، السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها، حركة السيولة في البنوك التجارية في حالة الفائض والعجز، أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك وبريد الجزائر (أزمة طوابير المتقاعدين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أزمة الصكوك البريدية والبنكية)، معرجا على واقع ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري، بحيث عرض الباحث جدولا يبين فيه نسبة النقد الائتماني إلى الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ،2014-2004التشغيل الفعلي لخدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت في الاقتصاد الجزائري كان في أكتوبر، 2016 الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من السيولة، ومحاربة الاكتناز في الاقتصاد الوطني هوالحل بالنسبة للباحث في دراسته ابتداء من سنة 2004إلى غاية 2016.

-**نتائج الدراسة:** توصل الباحث في الأخير إلى أن: اعتماد نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات المالية بنسبة تفوق % 200، وبالتالي زيادة السيولة النقدية في البنوك، كما يساهم في ارتفاع الناتج المحلي كونه سيؤثر على سرعة دوران النقد، وأن العملة في القطاع المصرفي سيفعل الاقتصاد الوطني كثيرا، وبالتالي حسب الدراسات الاقتصادية إذا كانت هناك زيادة قدرها 10% في حصة المدفوعات الإلكترونية من الإنفاق الاستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تعادل 1% في الناتج المحلي الإجمالي، من الملاحظ أن اقتصاد الدفع في الجزائر يجد ان هناك بداية متواضعة لعمليات الدفع الإلكتروني إذ لا يزال استخدامها محدودا، عدد عمليات الدفع بالبطاقات قدرت ب 15937عملية سنة 2014، وهوعدد قليل جدا، فعوض الإسراع في

عمليات التطوير والتشغيل للدفع الإلكتروني والمقاصة الآلية، حثت السلطات النقدية في نهاية سنة 2015على إيداع الأموال بعد انخفاض السيولة بالبنوك التجارية، وتوعدت سنة 2016مكتنزيها خارج البنوك.

-دراسة **روشو عبد القادر (2021)** تحت عنوان :**ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020في ظل أزمة السيولة لصائفة ،2020**مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ،11العدد (03خاص). جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم: سلطت هذه الدراسة الضوء على الاستخدام المفرط للنقود القانونية وما انجر عنه من أزمة في السيولة النقدية، لاسيما خلال صائفة 2020 التي تزامنت مع انتشار جائحة كورونا، وهدفت إلى إبراز دور استخدام النقود الكتابية كبديل للسيولة النقدية لتفادي تكرار هذه الأزمة، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن تفضيل الأفراد لاستخدام النقود السائلة يعود إلى عدم الوعي بأهمية النقود الكتابية، كما أن الأسباب الرئيسية لأزمة السيولة لصائفة 2020التي رافقت انتشار جائحة كورونا، هو عدم العمل بمبدأ الاستشراف فيما يخص توفير الكمية اللازمة من السيولة النقدية في الوقت المطلوب في مراكز السحب (البنوك والبريد).

المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية

-**دراسة (هدى عبد الحميد، 2013)** بعنوان "أثر تطبيقات الصيرفة الإلكترونية على أداء البنوك في القطاع المصرفي المصري")هدى عبد309-329): ، ص ص2013،الحميد.

-إشكالية الدراسة :تمحورت مشكلة الدراسة حول : ما مدى تأثير تطبيقات الصيرفة الإلكترونية على أداء البنوك في القطاع المصرفي المصري ؟

-أهداف الدراسة: هدفت الدراسة للتعرف على انعكاسات الصيرفة الإلكترونية على أداء القطاع المصرفي المصري، والتعرف على أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على أداء البنوك وإبراز معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في مصر.

-المنهج، العينة، الأدوات المستخدمة في الدراسة : استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء البحث كأحد المناهج استخداما لتحليل الظاهرة موضوع الدراسة وذلك لقياس أثر تطبيقات الصيرفة الإلكترونية على أداء البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري، انطلاقا من فرضيته الرئيسية المتمثلة في "هناك علاقة موجبة بين التوسع في تطبيقات الصيرفة الإلكترونية وأداء البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري"، بحيث يمثل المتغير المستقل: "تطبيقات الصيرفة الإلكترونية"، والمتغير التابع هو: "أداء البنوك"، بحيث عبر عن أداء البنوك بالبعدين" : الربحية المتحققة بالنسبة للبنك"، و"زيادة عدد عملاء البنوك"، ولتحقيق أهداف الدراسة وتبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والإجابة على فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيتين الفرعيتين تم عمل استبيان وتوزيعه على عينة من العملاء وموظفي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي بمصر بالطريقة المباشرة، وتم جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي

،SPSSمستخدما في ذلك بعض الأساليب والأدوات الإحصائية الوصفية والاستدلالية، اقتصرت الباحثة على ذكر فقط أداة البرنامج الإحصائيSPSS وأداة الاستبانة، أي لم توضح عدد العينة من الموظفين ؟ أوعدد البنوك؟

–**نتائج الدراسة:** بينت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أن التوسع في تطبيقات الصيرفة الإلكترونية له تأثير موجب على أداء البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري، حيث أدى تطبيقها إلى زيادة ربحية البنوك وزيادة عدد زبائنها، وكذلك أكدت نتائج التحليل الإحصائي أن 92% من عملاء البنوك المطبقة للصيرفة الإلكترونية سبب تعاملهم مع هذه البنوك هوتقديم هذه البنوك للخدمات المصرفية الإلكترونية، كما أثبتت نتائج الدراسة أنه على الرغم من أهمية التوسع في تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي المصري لمواكبة التطورات العالمية، إلا أنه هناك العديد من أدوات الصيرفة الإلكترونية لم تطبق بعد في المصارف والبنوك المصرية، وذلك راجع لعدم توفير البنية التحتية التكنولوجية والكوادر البشرية المؤهلة، ونقص الوعي المصرفي لدى ا تمع والعملاء بمزايا استخدام تقنيات الصيرفة الإلكترونية.

– **دراسة Nancy Kingoo and Josiah Aduda** (2012)، Nancy Kingoo, Josiah Aduda2012,p100-118 بعنوان THE Relationship between Electronic banking and financiaL performance among commercial banks in Kenya أي العلاقة بين العمل المصرفي الإلكتروني والأداء المصرفي في كينيا" وهي عبارة عن مقال منشور في العدد الثالث من مجلة Journal of analysis finance and investment "إذ أشارت الدراسة إلى التحول الكبير في القطاع المصرفي الكيني الناتج عن الابتكار في مجال المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية المتعددة، وقد استخدم للدراسة المنهج الوصفي والإحصاء الاستدلالي في تحليل بيانات الدراسة، وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنوك المستهدفة، والبنك المركزي الكيني، وفي الأخير توصل الباحثان إلى أهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية لما لها من آثار قوية على العائد على الأصول وأهميتها في الصناعة المصرفية الكينية، وأن هناك علاقة إيجابية بني تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية وأداء البنوك.

–**دراسة (2004, nadine tournois)** هذه الدراسة بعنوان: la banque technologie et les nouvelles the Romain journal of europen studies، إذ وهي عبارة عن مقال منشور في العدد الثالث من مجلة هدفت هذه لدراسة إلى إيجاد العلاقة ما بين البنوك الفرنسية والتكنولوجيا الجديدة، ودور النظام البنكي في التنظيم الداخلي للمؤسسات ومقارنتها مع المؤسسات البنكية العالمية، واستنتجت الباحثة في الأخير أن علاقة البنك بالتكنولوجيا الجديدة يجب أن تكون وطيدة وعلى البنك أن يواكب كل التطورات التي تحصل في مجال التكنولوجيا لتضمن بقاءها في الساحة البنكية كما أن هذه العلاقة أصبحت محور دراسة تسويقية لسببين أولها التغيرات العميقة للمستهلكين وثانيهما هوأن التكنولوجيا الجديدة المتاحة لدى البنك تسمح بالتركيز على عملائه ومنتجاته.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها ركزت على أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر منذ سنتي 2010-2011 وأزمة السيولة 2020 في ظل جائحة كورونا واقترحت جملة من الحلول أهمها تقليص الدفع النقدي وتعميم الدفع الإلكتروني ما عدى دراسة روشو التي شهدتها المراكز البريدية والوكالات البنكية خلال جائحة كورونا التي ركزت على دور وسائل الدفع الكتابية في التقليل منها.

وعليه يمكن القول أن الدراسة الحالية نركز على أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في تسوية المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا، فسلطنا الضوء على الدفع الإلكتروني كحل لتسوية المعاملات المالية مع عرض وتشخيص لواقع أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية وواقع الطلب عليها قبل وفي ظل جائحة كورونا.

هذه الدراسة استخدمنا فيها المنهج الوصفي مع استخدام أسلوب دراسة الحالة والتي كانت في البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف -272-.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن نظام الدفع هومجموعة من التنظيمات والقواعد والوسائل والقنوات،التي تتم من خلالها عمليات الدفع،ولقد حققت أنظمة الدفع نجاحا وقبولا عاما لدى الجميع،لكن الوتيرة التي تعتمد عليها المعاملات المالية كشفت عن نقائص،ولعل من أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها،فأصبح نظام الدفع عبئا ثقيلا باعتماده بدرجة كبيرة على العنصر الورقي والبشري،وتستغرق وقتا طويلا في تسوية المعاملات المالية والتجارية،لكن مع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت، حيث أفرزت هذه الأخيرة نوع جديد من نظم الدفع،الذي تحولت من نظم دفع تقليدية إلى نظم دفع إلكترونية وأصبح هذا الأمر العامل الأساسي لتطور ومعالجة المعاملات المالية،بحيث سمحت أنظمة الدفع الالكتروني باختصار الوقت في تداولها ومعالجتها والتقليل من الافراط في الإستخدام الورقي والبشري.

مع فرض الحجر المنزلي على جميع دول العالم، أصبح الأفراد مجبرين على التزام بيوتهم للوقاية من فيروس كورونا المستجد، مما أدى إلى الزيادة في استخدام الانترنت، والتعامل الالكتروني لتلبية حاججيات الأفراد، مثل البيع والشراء الاكتروني، مما ساهم في الارتفاع الكبير في استخدام نظم ووسائل الدفع ،خاصة في الدول المتقدمة التي يتميز نظام الدفع لديها بالتطور الكبير، ويتشبع أفرادها بالثقافة التكنولوجية والالكترونية والاستعمال الصحيح لها.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لواقع أنظمة الدفع الإلكتروني للمعاملات المالية في البنك الوطني الجزائري (وكالة العطاف-272-)

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و دفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم ، و البنوك باعتبارها أهم عنصر في الجهاز المصرفي لما تقدمه من خدمات مصرفية تقليدية وحديثة ، وسوف نتناول في هذا الفصل أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري بوكالة العطاف – 272 – وكذلك التحسينات التي أدخلت على وسائل الدفع الالكتروني الموجودة في البنك الوطني الجزائري ، وقمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول سوف نتطرق إلى التعريف بالبنك الوطني و نشأته ، هيكله التنظيمي ، أهدافه و مهامه ،أما المبحث الثاني سوف نتناول فيه أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها البنك ، التي تتمثل في الخدمات المصرفية الائتمانية الالكترونية و أهم وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في البنك ،وفي المبحث الثالث التحسينات التي أدخلت على وسائل الدفع الالكترونية (CIB).

المبحث الأول :الاطار النظري للبنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج . كما أنه يعتبر أيضا من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوري، وقد تم تأسيسه بتاريخ 13 جوان 1966م بموجب الأمر 178\66 حسب القوانين، وهو يعتبر من البنوك التجارية ، وانشأ برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وباعتباره بنكا تجاريا ، فان البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع ومنح قروض قصيرة الأجل.

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري وتطوره.

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 178/ 66 والمؤرخ بتاريخ 13 جوان 1966 م ليحل محل البنوك الأجنبية التي تم تأسيسها ، والتي نذكر منها : القرض العقاري الجزائري التونسي .CFAT بنك باريس الوطن .

بنك باريس، البلاد المنخفضة . بنك الوطن للتجارة و الصناعة حيث نشر البنك الوطني الجزائري التطورات التالية 1.

في سنة : 1966 مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الضرائبي .

في سنة : 1982 إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، مهمته الأولى و الأساسية التكفل بالتمويل وتطوير المجال ألفلاحي.

في سنة : 1988 صدور القانون 88/01 ، الصادر بتاريخ 12 جافني 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي ، كان له تأثيرات على تنظيم مهام البنك الوطني الجزائري منها :

1– خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها[1] .

2– حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك وحرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات . سنة : 1990 صدر قانون النقد والقرض رقم 90 10 الصادر بتاريخ 14 افريا 1990 ، الذي يسمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد ، هذا القانون وضع إحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى ، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية ، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس ، عمليات القروض و أيضا وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

سنة : 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر .1995 سنة 2009 في شهر جوان 2009 ، تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

كما أنه في بنك الودائع قصيرة الأجل وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي و يقوم أيضا إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي و القطاعات الخاصة ذات الطابع الصناعي و التجاري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني كما تتبع له ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها : وك*الات* من الصنف أ، وكالات من الصنف ب ، و وكالات من الصنف ج ، حيث تم تصنيف الفئات على أساس :الوكالة الرئيسية ، رقم الأعمال ، حجم الوكالة، عدد العمال و حجم العمليات .

كما يحتوي على أكثر من مليون و نصف حساب ، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري .

يتعامل البنك الوطني الجزائري مع عدة زبائن حيث يهدف إلى تحقيق التوازن المالي ، وسعيا منه التقليص خطر تركيز محفظته فانه يقوم بتمويل مختلف القطاعات .وتتمثل أهم المؤسسات المتعاملة مع البنك فيما يلي:

– مؤسسات عمومية .

–مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية

–المؤسسة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية .

–المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز .

– المؤسسات المختصة في إنتاج و توزيع المنتجات الصيدلانية ، الألمنيوم ، الخزف.

– الاستيراد و خدمات الحاسوب.

[1] وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف . 272

– المؤسسات المختصة في إنتاج و تسويق الأجهزة الالكترونية.

بالإضافة إلى المهن الحرة ، والتي يمكن حصرها في الأتي:

– مؤسسة إنتاج العصير .

–وكالة السفر .

–المطابع و دور النشر .

فروع التجميل و الحلاق.

– الأطباء العامون الأطباء المتخصصون و الصيدلة – . الفروع المختصة في تركيب بعض الأنواع من الأجهزة كالمدفئات.

– الفروع المختصة في أشغال البناء .

حيث يشرف البنك الوطني الجزائري على 12 مديرية جهورية له :

–المديرية الجهوية باللف .

– "196"المديرية الجهوية بزيغود يوسف

– "194" المديرية الجهوية الصيد البحري "187"

–المديرية الجهوية بعنابه – "186"

المديرية الجهوية ببجاوية "191"

–المديرية الجهوية بشار "180"

–المديرية الجهوية بالبليدة "189"

– المديرية الجهوية بالقليعة "188"

المديرية الجهوية بقسنطينة – "185"

المديرية الجهوية بمستغانم "198"

– المديرية الجهوية بوهران "182"

حيث تقوم المديرية الجهوية باللف بالإشراف على 10 وكالات و تتوسط بين المديرية العامة و الوكالات المنضوية تحتها ، وهي كالتالي :

–وكالتين باللف "260" و . "275"

–وكالة تنس ."279"

–وكالة تيسمسيلت ."277"

–وكالة العطاف "272" وهي الوكالة محل الدراسة .

–وكالة عين الدفلى.

– وكالة الخميس."278"

– وكالة مليانة ."272"

وكالة البنك الوطني الجزائري بالعطاف هي وكالة بنكية تجارية تم إنشاءها عام 1978 بعد مرور 12 سنة من تأسيس البنك الوطني الجزائري الأم ، مقرها الحالي 32" شارع خميستي – العطاف[1]."

تضم وكالة العطاف حوالي 20 موظفا و موظفة موزعين على مختلف مكاتب و مصالح البنك و يسهرون على السر الحسن لها

في سنة : 2017 استمرار مسار تطوير و عصرنة النشاط البنكي ، حيث تميزت هذه السنة باحراز خطوات مشهودة من مختلف النواحي أهمها :

–تسويق خدمة BNA.Net البنك عن بعد إبتداء من أفريل2017 .

– توسيع شبكة الفضاءات الآلية للبنك من خلال وضع قيد الخدمة ثلاث شبـابيك أوتوماتيكية جديدة .

– التكثيف من شبكة المتعاملين المنخرطين في خدمة الدفع الالكتروني.

– الحفاظ على ديناميكية التعميم لبطاقة cib للعملاء من الأفراد علاوة على ذلك قام البنك بتسريع وتيرة جهوده لتطوير منتوجات جديدة بما يستجيب لتطلعات زبائنه بما في ذلك:

خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال التي تسمح بالاطلاع على رصيد الحساب البنكي ، بهدف تمكين مختلف المنخرطين في هذه الخدمة من تحويل الأموال مابين وكالات البنك بإستعمال هواتفهم المحمولة .

–تسريع وتيرة مشروع اطلاق البطاقة البنكية الدولية على الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك .

–بلورة خريطة الطريق الخاصة بإصدار خدمة الرسائل القصيرة الخاصة بالعمليات بواسطة البطاقات النقدية و التي من المتوقع اطلاقها في غضون . 2018

–الانتهاء من مشروع اعتماد التوفير الالكتروني[2].

[1]وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري .

[2]وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

تتميز الوكالة بهيكل تنظيم يتكون من المصالح التالية:

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف 272 –

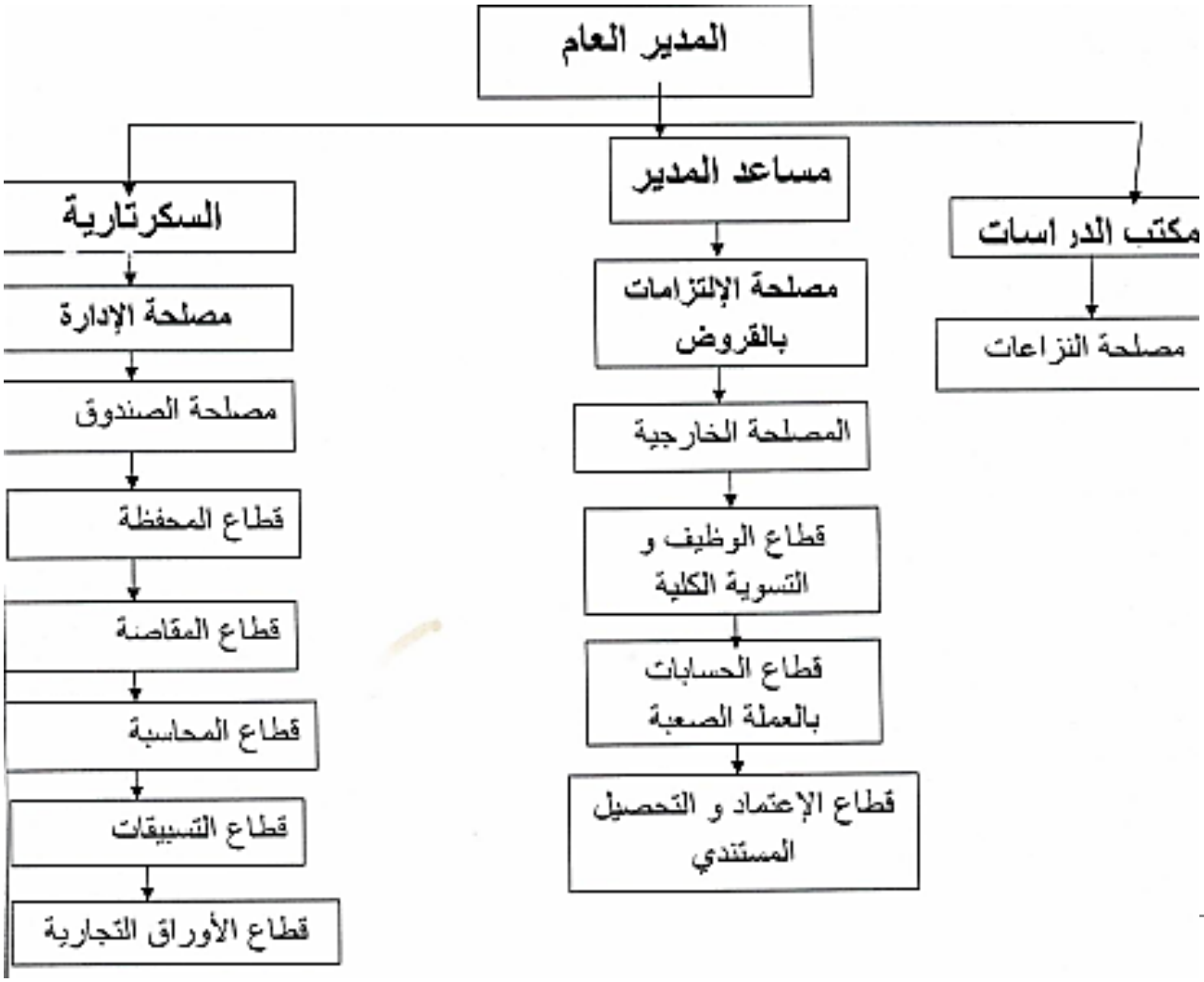

المرجع : الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

–المدير : هو أعلى مسؤول في البنك ، وتعد إليه المهام التالية :

– الأمر بالصرف .

– مراقبة و تسيير كل العمليات التي تقوم بها مختلف الأقسام والمصالح عن طريق الإمضاء والتأشير.

– **الأمانة السكرتارية :** مكلفة بالدراسات التابعة للفروع حيث تقوم بما يلي :

– تستقبل الضمانات الضرورية و تمنح القرض تحت صرف الزبون .

–إنشاء و تحرير عقود التسجيلات و الالتزامات.

– مراقبة استعمال القروض المسموح بها و السهر على تسديدها في الأجل المحدد .و تنفيذ العمليات المرتبطة بالإطار القانوني للمنازعات[1] .

–إعداد الإحصائيات في التاريخ المناسب و إرسالها إلى مجموعة الاستثمار التابعة له و إرسالها إلى مجموعة الاستثمار التابعة لها و إلى الهياكل المركزية.

– **مكتب الدراسات** :يهتم بدراسة ملفات القروض و محاولة تحليلها و إبداء الرأي فيها و التعديل في الطلب إن استلزم الأمر ذلك.

– **مساعد المدير** : يساعد المدير في أداء مهامه ، و يخلفه في حالة غيابه .

–**المصلحة الإدارية** :تقوم بكافة العمليات الإدارية المتعلقة بالموظفين و من أجور العمال أو الزيادة.

– **مصلحة الزبائن** : هي المكلفة بالزبائن و المتواصلة الأولى معهم على مستوى الوكالة و من مهامها :

– استقبال و توجيه الزبائن المقترضين .

–تقييم المعلومات اللازمة و الخاصة بكل أنواع القروض ، وكذا مساعدتهم في اختيار المشاريع .

–**مصلحة الصندوق** : تتمثل مهامها في:

– المحافظة على علاقة وطيدة ودائمة مع الزبائن الذين يتوافدون على شبابيكهم و تنفيذ العمليات التي يكلف بها الزبائن.

– تسيير بعض المستندات والسهر على حفظ بعض الوثائق الموضوعة على عهدتها .

–ضمان استقرار النقدية للوكالة.

1 –قطاع المحفظة : تختص بتحصيل السندات التجارية مباشرة إما بحساب الزبون أو حساب الشخص ، كما تختص أيضا بتطبيق مجموعة من الأعمال التي تنتج من العمليات المتعلقة بالإدارة وتقوم بحفظ الوثائق الضرورية لتقريرها ومراقبة الأخطار المتعلقة بالاستغلال

وثائق داخلية من البنك الوطني .

–**قطاع المحاسبة** :ويقوم ب :

و–تموين ومراجعة عمليات السحب والإيداع .

- المراقبة المالية اليومية .
- مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

---

[1] . Www.bna.dz

قطاع الأوراق التجارية :هي الجهة المتواصلة بين الناس لمنحهم الائتمان وذلك بمنحهم فترة زمنية يسدد بعدها القيمة المطلوبة، ولذلك تقوم بوضع مستندات تنظم هذه الأعمال التجارية. سميت بالأوراق التجارية لاختلافها عن الأوراق المالية كالنقود والأسهم والسندات وأذونات الخزينة.

– **مصلحة النزاعات** :هي مصلحة مكلفة بمتابعة كل النزاعات القائمة بين المديرية وفروعها والإطراف الأخرى (الزبائن) في الغالب بحل النزاعات الخاصة .

–**مصلحة الالتزامات بالقروض** : من مهامها:

– دراسة ملف القرض.[1]

– القيام بالإحصائيات الشهرية و الفصلية والسنوية الخاصة بالقروض.

– **المصلحة الخارجية** : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين والأجانب في عمليات البيع والشراء (الاستيراد والتصدير) وتقوم هذه المصلحة بتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين(الإقامة) المصرفيون فتح الاعتماد المستندي للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج ويضم قطاع التوظيف والتسوية الكلية ، قطاع الحسابات بالعملة الصعبة ، وقطاع الاعتماد المستندي .

.المطلب الثالث : مهام البنك الجزائري .

من ناحية نشاط البنك ، فهو يعتبر مؤسسة أو شركة تقدم الخدمات البنكية والمالية المختلفة ، ومن أهم وظائفه ما يلي :

–يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف ، وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان القصير ، المتوسط والطويل الأمد .

–تمويل الاقتصاد في شكل قروض وتسهيلات مالية استثمارية واستغلالية واستهلاكية للمؤسسات الاقتصادية والفائدة العائلات والأفراد لأجل خلق أو توسعة نشاطها والتنويع بهدف التخفيض من درجة الخطر .

–التدخل في عمليات الصرف الأجل والعاجل.

– خصم الأوراق التجارية، اكتتاب الخصم وتكلفة شراء الأوراق التجارية .

–يقدم البنك خدمات الشباك في شكل فتح حسابات جارية وحسابات الادخار وعمليات التجارة الخارجية وتغير العملة بالنسبة للسفر للخارج .

–المساهمة كوسيط في عملية الاكتتاب الخاص باكتتاب الأسهم والسندات لصالح الشركات المساهمة .

–يقوم بجمع الودائع لإعادة استثمارها ومنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية.

[1]وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف

– تنفيذ برنامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية .

–يلعب دور البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية .

المبحث الثاني :وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة في البنك الوطني الجزائري

المطلب الاول: الخدمات الائتمانية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري

أولا: البطاقة البنكية الالكترونية للبنك الوطني الجزائريCIB

هي بطاقة مزودة بشريحة، تستخدم كوسيلة للدفع عبر الانترنت، كما تسمح بالقيام بالعديد من العمليات الالكترونية الأخرى في أي وقت . يمكن أن يستفيد من هذه البطاقة جميع الزبائن الأفراد والمهنيين الحائزين على حساب لدى البنك الوطني الجزائري[1].

بطاقة الدفع الالكتروني بالنسبة لحاملها:

–دفع عن قرب مستحقات السلع والخدمات المقتنية من تجار شبكة CIB

–دفع عن بعد مستحقات السلع والخدمات المقتنية عبر المواقع التجارية لشبكة CIB

–سحب نقدي على آلات شبكةCIB

–الاستفادة من خدمات أخرى يوفرها البنك على الشباك الآلي .

بطاقة الدفع الالكتروني بالنسبة للتاجر :

–دفع مضمون.

– تحويل سهل وسريع.

– معاملة آمنة .

–تساعد على كسب زبائن جديدة .

أنواع البطاقة البنكية الالكترونية للبنك الوطني الجزائري :

يوفر البنك الوطني الجزائري نوعين من بطاقات CIB

–**البطاقة الكلاسيكية:** الراتب الأدنى اقل من 120.000 دج شهريا ، الحد الأقصى 80 ٪ من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر . حسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي.

البطاقة الذهبية : الراتب الأدني أكثر من 120.000 دج / شهريا ، الحد الأقصى80% من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر.

حسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي

[1] وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري– وكالة العطاف.

ثانيا : خدمة BNA.Net

هي بوابة الكترونية توفر الولوج للعديد من الخدمات البنكية عن طريق انترنت، حيث تمكن المشترك من الاطلاع على حسابه الشخصي، الحصول على معلومات بنكية والقيام بعمليات بنكية أيضا. يستفيد من الخدمة جميع زبائن البنك الوطني الجزائري . وهي خدمة دائمة متوفرة 24/24 أسا و 7/ 7 أيام من خلال الرابطة .e banking. bna Dz ، وهي تتميز بالحوارية، الأمان، السهولة والتنوع .وقد تم إطلاق هذه الخدمة بتاريخ 02 ابريل2017 .

مزايا الخدمة[1] :

– الاطلاع على الرصيد .

–الاطلاع على كشف آخر عشرة عمليات منجزة .

–الاطلاع على آخر حركات الحساب المسجلة.

– البحث عن عملية محددة .

–تحميل نسخة من كشف الحساب.

– تعديلا رقم – .RIB

إجراء عمليات تحويل من حساب إلى حساب أخر.

– طلب بطاقة . CIB

–طلب دفتر صكوك.

– التسديد الجبائي عبر الانترنيت .

أنواع الخدمة:

1. Pack Net .تتيح ما يلي :

–الاطلاع على الرصيد الحالي

– الاطلاع على كشف آخر العمليات المنجزة

– البحث عن عملية مجراه محدد

– تحميل نسخة عن كشف الحساب

– خدمة المراسلة

2 +Pack Net: بالإضافة إلى الخدمات التي توفرها الخدمة السابقة ، فهذه الخدمة تتيح ما يلي:

– إجراء عمليات تحويل بين الحسابات الخاصة بنفس الزبون

– إجراء عمليات تحويل بين الحسابات (خاص بالشركاء والزبائن المحترفين) طلب بطاقة

–طلب دفتر صكوك

[1]–وثائق داخلية من البك الوطني الجزائري –وكالة العطاف–.

ثالثا : خدمات أخرى .

خدمة . Mobil GAB: هي خدمة تتيح لزبائن البنك الوطني الجزائري والحاملين لخط هاتفي " موبليس " الاطلاع على كشف حساباتهم من خلال الهاتف مباشرة[1].

مزايا الخدمة :

.وثائق داخلية من البنك الوطني وكالة العطاف .

–الاطلاع على الرصيد الحالي .

–الاطلاع على كشف آخر 10 عمليات منجزة.

– شحن رصيد الخط الهاتفي " موبليس.

– دفع فواتير الخط الهاتفي " موبليس .

جهاز الدفع الالكتروني :TPE

هو جهاز يضمن معالجة آمنة وسريعة لعمليات الدفع .

مزاياه :

–مستوى أمن عالي.

– تشغيلا سهل.

– استلام آلي للمستحقات .

–وسيلة دفع عصرية ومعتبرة .

–يقبل جميع بطاقات CIB الصادرة عن البنوك .

كيفية استخدامه

– يخل حاملا بطاقة CIB بطاقته

– يدخل التاجر قيمة المعاملة على جهاز الدفع الالكتروني

– يدخل حاملا البطاقة رقمه السري ويثبته

– يقدم التاجر نسخة من الوصل للزبون

– يحتفظ التاجر بالنسخة الأخرى للوصل

الشباك الآلي البنكي :

هو آلية تسمح حاملي بطاقة CIB بالقيام بالعديد من العمليات المصرفية مثل :

–السحب النقدي للأوراق المالية

– طلب دفتر صكوك – .

[1] – www.bna.dz

– الاطلاع على رصيد الحساب البنكي .

–التحويل من حساب إلى حساب آخر.

– الاطلاع على كشف الهوية البنكية وأخر العمليات المجراة على الحساب.

– خصم الشيكات وكذا القيام بعمليات على دفاتر التوفير والادخار .

–إيداع المدخرات

خدمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترنيت e. Paiment

التي تمنحك إمكانية تسديد مختلف الخدمات ، عبر مواقع الانترنت للتجار المعتمدين لهذه الوسيلة [1].

كيفية استخدامه :

–الانخراط في خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت e – paiemant

يتم من خلال توقيع عقد الانخراط ، الذي يعتمده البنك و الذي ينص على موافقة الزبون على كافة الشروط المبينة في العقد المشار إليه ، مكتسبا بذلك صفة المشتري عبر الواب .

– رمز سري قابل للتغيير عند أول استعمال ، يمنح للزبون بمجرد انخراطه في هذه الخدمة .

يتوجب على حامل بطاقة المشتري عبر الواب :

–الدخول إلى الموقع الإلكتروني للبائع عبر الواب ، إختيار الخدمة المرغوب فيها ، تأكيد تفاصيل العملية و قبول الشروط العامة للبيع .

–إختيار وسيلة الدفع بالنقر على زر. cib

– كتابة رقم بطاقة cib ، الرمز cvv2 يمثل الأرقام الثلاثة الأخيرة المطبوعة على ظهر البطاقة و الذي يسمح بالتصديق عليه خلال الدفع عبر الأنترنت ، تاريخ إنتهاء الصلاحية ، إس و عنوان المشتري عبر الواب.

– كتابة الرمز السري و تأكيده.

– بعد تأكيد العملية ، يتلقى المشتري عبر الواب جوابا يسمح له بقبول أو رفض المعاملة – . في حالة تأكيد الموافقة من طرف الزبون ، يتم طبع وصل الدفع آليا.

– أكثر أمان يتوجب على المشتري عبر الواب الخروج من الموقع الإلكتروني بعد كل عملية .

يتوجب على المشتري عبر الواب طبع الملخص الشامل للمعاملة المنجزة و حفظه ، و كذا الوصل الإلكتروني للدفع .

إمتيازات : e – paiemant

–بساطة الاستعمال.

– ربح الوقت .

مرجع سابق .

---

[1] www.bna.dz وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري– وكالة العطاف.

–خدمة مؤمنة.

– ضمان حقوق المشتري عبر الواب.

–سعر تنافسي و متطابق مع الشروط العامة للبنك .

إمكانية القيام بمعاملات على مواقع الأنترنت بكل سهولة و دون عناء التنقل.

أن أهم عرض لتحديث الخدمة المصرفية في الجزائر هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع الكترونية حتى يسهل اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر حيث قامت بعض المؤسسات المصرفية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد من خلال إصدار بطاقات بنكية.

المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في البنك الوطني الجزائري .

من خلال الدراسة التي قمنا بها لمعرفة خدمات الصيرفة الالكترونية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف ، وجدنا أنها متمثلة في:

أولا : الصيرفة الالكترونية من خلال أجهزة الصراف الآلي : تعتبر هذه الخدمة آلية من آليات إتمام العمل المصرفي ، فهي تعتمد على وجود أجهزة طرحت

للزبائن لتلبية حاجاتهم آليا دون الاتصال المباشر بالبنك، وهناك نوعان من الأجهزة:

–الموزعات الآلية النقدية.

– الشبابيك الآلية البنكية.

وبالنسبة للبنك الوطني الجزائري وكالة العطاف وجدنا أنها تستخدم الشبابيك الآلية البنكية فقط، إضافة إلى خدمات أخرى كالتعرف على الرصيد وغيرها، والموزعات الآلية النقدية التي تسمح بعملية سحب النقود وفق سقف معين[1].

أما البطاقات المتعاملة بها في الوكالة فهي:

أ –**بطاقات دولية :** وهب بطاقات ائتمانية ، تستخدم في الخارج وتعرف ببطاقة فيزا.

ب –**بطاقات محلية :** وهي بطاقات غير ائتمانية بل بطاقة السحب، وتتمثل بطاقات السحب المستخدمة في الوكالة في :

–البطاقة CIB كلاسيك:

ويطلق عليها كذلك اسم البطاقات الزرقاء، وهي بطاقات دفع بين البنوك، تستطيع من خلالها إجراء عملية السحب من الموزعات الآلية البنكية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى حسب ما يقدم في طلب البطاقة البنكية ، مع عمولة تقدر 30 دح ، وكلك نستطيع استعمالها في تلخيص خدمات أو مشتريات عن طريق جهاز TPE هذه البطاقة تسمح للعميل بتسديد قيمة مشترياته مباشرة من المتجر الذي يقبل التعامل معها أن هذه البطاقة تتعامل معها شريحة واسعة من التجار على اختلاف أنشطتهم التي يمارسونها ومن خلال موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت

[1]– وثائق من البنك الوطني الجزائري. Www.bna.dz

يمكن الاطلاع على قائمة المتاجر التي تتعامل بهذه البطاقة لكل ولاية فبمجرد أن يضغط العميل على اسم المتجر يحصل مباشرة على عنوانه التجاري .

–البطاقة CIB الذهبية:

ظهرت البطاقة البنكية الذهبية في 2009 ، وتمنح هذه البطاقة لأصحاب الدخول المرتفعة والتجار، أي أصحاب الملاءة المالية، سقف السحب ما بين 100000 دح فما فوق ، إن نجاح نظام الدفع الالكتروني ، مرتبط بالاستعمال المزدوج لبطاقات الدفع والسحب من طرف زبائن البنوك، أو بمعنى آخر كل زبون لابد أن يمتلك بطاقة سحب وبطاقة دفع، وهذا من أجل الحفاظ على توازن المدفوعات من السيولة النقدية والمسحوبات من السيولة النقدية، الأمر لذي ما زال مطروحا على مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية ، والذي تجد فيه بطاقات السحب وأجهزة السحب الآلي، معروضة على زبائن البنوك، وانعدام بطاقات الدفع وأجهزة الدفع في المحلات التجارية لتوسيع التجارة الإلكترونية ، وهذا ما يؤثر سلبا على البنك[1] .

1.شروط الحصول على البطاقة :

بالنسبة للحصول على البطاقة المحلية يشترط ما يلي :

–ملأ طلب البطاقة من طرف العميل .

–يجب أن يكون للعميل حساب جاري، أو حساب صكي لدى البنك .

–أن يكون للعميل رصيد لا يقل عن 5000 دج.

–أن تكون مدة تعامله مع البنك لا تقل عن 3 أشهر،

أما بالنسبة للحصول على البطاقة الدولية يشترط ما يلي :

–للحصول عليها يشترط نفس الشروط في البطاقة المحلية إلا أن الاختلاف يكون في مبلغ الرصيد وهو 1000000 أورو.

– وتتم عملية السحب وفق الخطوات التالية,

– إدخال البطاقة في الشق المخصص للصرف الآلي ، وذلك بإتباع التعليمات الواردة على الشاشة.

–يطلب منك تحديد اللغة المراد التعامل بها (فرنسية، إنجليزية ....)

–وبعدها يطلب منك إدخال الرقم السري الخاص ببطاقتك ..

يطلب منك المبلغ المراد سحبه.

– وبعد ذلك تطلب منك نوعية حدات النقود .

أما عملية الدفع و الائتمان تتم بالشكل التالي ، يمكن حصر أطراف التعامل في البطاقة في :

[1] وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف .

–المنظمة العالمية التي ترعى البطاقة (فيزا أو ماستر كارد).

– البنك المصدر للبطاقة.

– التاجر أو الشركة التي ترعى البطاقة

–بنك التاجر (البنك الذي يتعامل معه التاجر)

ويتم التعامل بين الأطراف بالخطوات التالية :

– تبرم اتفاقية بين المنظمة التي ترعى البطاقة والبنك يخول بموجبها إصدار البطاقات للعملاء – .يصدر البنك بطاقة للعميل وفق حدود ائتمانية تبعا لوضعه المالي.

– نفترض أن هذا العميل استخدم بطاقته للشراء، أو الحصول على خدمة على أن يكون التاجر مقدم السلعة أو الخدمة متعاقد مع نفس المنظمة، فإذا حصل العميل على السلعة فإن التاجر يطلب منه البطاقة وتأكد من مدة صلاحيتها وبياناتها، ثم يحرر له إشعارات البيع ويطلب منه الإمضاء عليها، ويتأكد من تطابق الإمضاءين (البطاقة و الإشعارات) يقوم التاجر بإرسال شعارات البيع إلى بنكه، وبدوره يقوم البنك بتسديد قيمة الإشعارات للتاجر مخصوم منها عمولة متفق عليها بينهما.

–يقوم بنك التاجر بإرسال جميع العمليات المالية المحتسبة للعملاء إلى المنظمة وهي بدورها ترسلها إلى البنك المصدر للبطاقة والقيام بعمليات المقاصة ليتم تحصيل مبلغ الإشعارات من البنك المصدر إلى بنك التاجر.

– يقوم البنك المصدر للبطاقة بخصم المبلغ من حساب عميله مع احتساب عمولة على المشتريات وبطبيعة الحال يكون العميل متحصل على ائتمان بسقف محدد .

.وتسمح البطاقة البنكية بتقديم مجموعة من المميزات تتمثل في :

المميزات التي يقدمها البطاقات البنكية للبنك المصدر لها:

– تعتبر البطاقة البنكية وسيلة سهلة ودقيقة في تسوية المعاملات في البنوك.

– تقبل وتجنب من الصفوف الطويلة نتيجة استخدام الصراف الآلي، وبذلك تقلل الضغط على البنوك.

– تمثل مصدر مربح من خلال ما يحصل عليه البنك من عمولات.

– تزيد البطاقات البنكية من حجم العائدات قياسا إلى أعبائه

–الميزة التي تقدمها البطاقات البنكية لحاملها :

–**توفير عنصر الأمان** : حيث أنها تجنب العميل حمل النقود ومخاطر السرقة.

– المرونة : تكسب صاحبها مرونة الحصول على حاجاته من سيولة نقدية وسلع و خدمات في أي مكان من التراب الوطني.

– تمثل البطاقات البنكية مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي ، فهي تكسب حاملها مكانة مميزة في المجتمع .

المميزات التي تقدمها للتاجر:

– تقلل البطاقات البنكية من المخاطر : فقبولها من قبل التاجر يجنب تواجد النقود في محلاتهم مما يجنبهم قبض أموال مزورة أو مسروقة.

– زيادة المبيعات : تعمل لبطاقات البنكية على زيادة المبيعات ، فهي تشجع حاملها على زيادة الاستهلاك.

جهاز الدفع الالكتروني :" TPE "

هو أحد وسائل الدفع الالكتروني التي تمكن التاجر من تقاضي ثمن المبيعات باستخدام البطاقة البنكية CIB ذهبية كانت أو كلاسيكية 24/24 سا وعلى مدار الأسبوع [1].

أنواع أجهزة الدفع الالكترونية – : أجهزة الدفع الالكترونية الثابتة : الموصولة بخط هاتفي بثابت[2] .

–أجهزة الدفع الالكترونية : GPRS يتم تشغيلها بفضل شريحة هاتفية GPRS مع حرية تحديد متعامل الهاتف النقال .

الفوائد التي يجنيها التاجر من اقتناء الجهاز:

– العمليات مضمونة ويؤمنها البنك بمجرد قبولها.

– فتح فرص لمضاعفة رقم الإعمال من خلال استقطاب حاملي بطاقات CIB(عموما يتم شراء عدد أكثر من السلع حين يكون الزبون حائزا على البطاقة).

–يمثل وسيلة تميز التاجر عن غيره في ظل المنافسة.

– يمكن التاجر من تجنب القطع النقدية المزورة.

– تخفيض المدة اللازمة لصب الأرباح في الحساب البنكي من خلال التحويل المباشر .

–الإشراف على العمليات عن بعد عن طريق خدمة .

ثانيا : التحويلات المالية البنكية .

1 –التحويلات الدولية : يمكن لأي زبون في البنك الوطني الجزائري بسهولة ارسال و استلام الأموال في حسابهم الخاص أو أي حساب بنكي في العالم وفق النظام المعمول به ، وقد وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف الزبون إمكانية الولوج إلى أحد أفضل أنظمة الدفع و الاتصال في العالم swift :

ثالثا : المقاصة الالكترونية:

006 ن عن طريق الشبكة الداخلية التي تربط البنك بالبنوك الأخرى وتشرف على هذه الشبكة مصلحة الصندوق ن وتتطلب المقاصة الالكترونية :

–جهاز الكمبيوتر .

– جهاز (scanner) قارئ الشيكات .

---

[1] وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري– وكالة العطاف.

[2] مرجع سابق.

تتم عملية المقاصة بنفس الطريقة التقليدية لكن بشكل الكتروني، حيث يتم قراءة الشيكات العادية عبر جهاز السكانر لتظهر في صورة شيك إلكتروني يظهر على الكمبيوتر وبالتالي تتم المعالجة إلكتروني التحقق من المبلغ المكتوب بالأرقام هو نفسه بالحروف كذلك التأكد من الإمضاء لصاحبه وبعد ذلك التأكد من إن كان المبلغ فعلا موجود لدى صاحب الحساب أما بعد ذلك تتم عملية المقاصة يظهر ذلك وترسل الحسابات إلى نظام تسيير حسابات التسديد المفتوح لدى البنك المركزي لتدوينها في حسابات البنوك ، والمركز المسؤول في الجزائر هو مركز المقاصة بين البنوك الموجود على مستوى الجزائر العاصمة بإشراف البنك المركزي الجزائري ، الذي يعتبر المتعامل التقني لنظام المقاصة الآلية الجزائري، وهو مسير عملية الدفع المرسلة في هذا النظام، حيث وفرت الوقت بتخفيضه بنسبة % 90تقريبا، وأصبحت تحدث خلال أيام قليلة تتراوح من يومين تقريبا، وأصبحت تحدث خلال أيام قليلة تتراوح من يومين إلى ثلاثة أيام بالنسبة لكل من الأمر بالتحويل و الشيكات ، أما بالنسبة للبطاقة البنكية فإن المقاصة الإلكترونية فيها تتم خلال مدة 24 ساعة .

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف البنك من اجل تسوية المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا

المطلب الأول : تحسين وسائل الدفع الالكتروني في البنك الوطني الجزائري (بطاقات الادخار البيبنكية CIB)

أدت جائحة كورونا الى اكتشاف العديد من الثغرات في الاقتصاد الوطني الجزائري نوجزها فيما يلي:

–كشف وباء كورونا العديد من العيوب في الممارسة الاقتصادية في البلاد خاصة الالكترونية منها؛

–سيطرة التعامل التجاري الالكتروني غير الرسمي؛

–غياب دفع إلكتروني مفعل الذي ادى بدوره الى انتشار الطوابير الطويلة أمام المحلات التجارية والبنوك والبريد.

وهوما أدى الى اتخاذ العديد من الإصلاحات مست بالدرجة الأولى :

–التوجه نحوالتخلص رسميا من أسلوب المعاملات المالية النقدية التقليدية؛

–تحديد تاريخ 31ديسمبر 2020 اية الأسلوب التقليدي في الدفع؛

–التوجه لاعتماد بطاقات الدفع الإلكترونية لشراء وبيع السلع في المحلات والمتاجر؛

–ضرورة تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني تدريجيا عبر مراحل تبدأ

بالفضاءات الكبرى لتنتقل تدريجيا الى كامل أنحاء البلاد؛

–تطوير البنى التحتية الضرورية لتحسين الخدمات الإلكترونية وتجنب الاعطاب المتكررة، حيث أن رقمنة القطاع المالي يحتاج إلى تطوير قطاع الاتصالات وحل مشكلة تدفق شبكة الانترنت؛

–توفير البيئة الضريبية المناسبة والمحفزة من أجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين لأجل اقتناء TPEوالعمل بها؛

–إطلاق خدمة بريدي موب.

وكانت من نتائج هذه التطورات ما يلي :

–**بريدي موب** :أطلق بريد الجزائر هذه الخدمة الجديدة للدفع الذاتي وهي خدمة تسمح لحاملي بطاقات الذهبية

ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى، حيث سجلت ارتفاعا بقيمة 6مرات من التحويلات في سنة واحدة 991.991 (عملية سنة 2020مقابل 150.992عملية سنة)؛2019

-**عمليات الدفع عن طريق الدفع الالكتروني TPE)**: (التي شهدت زيادة بنسبة %؛77

-**عمليات السحب من الشبابيك الآلية للنقودGAB)** : (التي بلغت 956مليار دج، أي تطور بنسبة 15 %مقارنة بسنة .2019

لكن ما ميز الدفع الخاص بالتجارة الالكترونية في الجزائر عند أغلب الجزائريين هو الدفع عند الاستلام وهوما يتناقض مع الأسلوب الحمائي المعتمد في بقية الدول لمواجهة كورونا.

وهناك تحسينات على البطاقة CIB وإدخال ميزات جديدة عليها وسميت ببطاقات الادخار البيبنكية مسبقة الدفع .

تعريفها : هي بطاقة ادخار بيبنكية (CIB) .تتماشى مع كل صيغ التوفير (دفاتر.حسابات التوفير).مسوقة على مستوى البنك .هذه البطاقةتسمح لكم بإنجاز عمليات إيداع اموالكم على مستوى شبابيك الاوتوماتيكية للبنك (GAB) التابعة للبنك الوطني الجزائري .وكذا عمليات سحب مدخراتكم عبر صرافات الأوراق المالية (DAB) التابعة للشبكة النقدية البيبنكية 24سا/24سا و 7ايام/7ايام.

الفئة الموجهة لهم : هي موجهة لكل الافراد الحاملين لدفتر او حساب توفير .بفوائد او بدون فوائد بما في ذلك حاملي دفاتر التوفير للقصر مستقبلي.

وظائف هذه البطاقة

هذه البطاقة تسمح لصاحبها القيام بالعمليات التالية

على مستوى صرافات الأوراق المالية المرتبطة بالشبكة النقدية البيبنكية

الاطلاع على الرصيد

سحب المدخرات

على مستوى الشبابيك الاوتوماتيكية (BNA)

الاطلاع على اخر عشر عمليات على الحساب او دفتر التوفير

الاطلاع على كشف الهوية البنكية

السحوبات نقدا الايداعات نقدا

إيداع الشيكات

كيفية الحصول على هذه البطاقة

تمنح بطاقة الادخار البيبنكية لكل فرد حامل لحساب دفتر توفير مفتوح لدى البنك الوطني الجزائري والذي يعبر عن رغبته في الحصول عليها .تمنح هذه البطاقة مجانا لكل عملاء البنك الحاصلين لدفاتر او حسابات توفير بفوائد وبدون فوائد.

مزايا هذه البطاقة :

المجانية .هذه البطاقة توفر مجانا للحاملين لدفاتر او حسابات توفير بفوائد وبدون فوائد .

التوفر : تسمح لكم باتمام عملياتكم 24سا/24سا و 7ايام/7ايام على مستوى صرافات الأوراق المالية DABو GAB

ربح الوقت: بفضل هذه البطاقة لا داعي لتحمل عناء التنقل لوكالتطم لايداع او سحب مدخراتكم .

الأمان :بفضل الرقم السري الشخصي الممنوح لكم بامكانكم انجاز عمليات سحب مدخراتكم بكل امان عل مستوى صرافات الأوراق المالية الخاصة بكل البنوك بالجزائر وكذا سحوباتكم او ايداعاتكم على مستوى الشبابيك الاوتوماتيكية التابعة(BNA)

مدة صلاحية البطاقة :

هذه البطاقة صالحة لمدة ثلاث سنوات وتاريخ انتهاء صلاحياتها مكتوب على وجهها الامامي ويتم تموين حسابتكم عن طريق التحويل من حساب الشيكات او حساب التوفير عبر تطبيق BN@tic

تعريف BN@Tic:

Tic**BN@**هو تطبيق يسمح لكم بالولوج الى حساباتكم المصرفية منخلال هاتفكم الذكي واجراء عمليات متعددة عن بعد ، 24سا/24سا،7ايام /7ايام ، بكل امان .

يمكنكم تنزيل التطبيق عبر play stor و app store

وظائف التطبيق :

يسمح هذا التطبيق للمشتركين في خدمة BNT.net بالاستفادة من باقة متنوعة من الخدمات :

–الاطلاع على محتوؤ حساباتكم .

–الاطلاع على رصيد حساباتكم البنكية والعمليات المسجلة على هذه الأخيرة .

–اصدار التحويلات الى الغير .

–طلب دفتر الشيكات والبطاقات البيبنكية .

–الاعتراض على بطاقاتكم البيبنكية .

مزايا التطبيق :

–**الرفاهية** : تجنب عناء التنقل وذلك بإمكانية الولوج الى حساباتكم عبر الهاتف الذكي بكل اريحية .

–توفر المعلومات حول عملياتكم7ايام/7ايام و 24سا/24سا عبر شاشة هاتفكم الذكي.

–سهولة الاستعمال.

–منتوج موجه لمختلف شرائح الزبائن : افراد ،مهنيين ، ومؤسسات.

كيفية الانخراط في هذه الخدمة :

–عبر تحميل تطبيق BN@Tic عبر play storeو App Store

– كل ما عليكم فعله هو الاشتراك في خدمة البنك عن بعد BNT.net وهذا على مستوى وكالتكم البنكية.

المطلب الثاني : احصائيات استعمال وسائل الدفع الالكتروني في تسوية المعاملات البنكية في ظل جائحة كورونا .

الجدول رقم (07) : واقع الطلب على عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر من سنة 2016 الى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021 حسب القطاع

السنوات القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	السداسي الأول من سنة 2021
الاتصالات	6.536	87.286	138.495	141.552	4.210.284	3.263.689
النقل	338	5.677	871	6.292	11.350	21.029
التأمينات	51	2.467	6.439	8.342	4.845	1.951
الكهرباء والغاز/ الماء	391	12.414	29.722	3.806	85.676	52.688
الخدمات الإدارية	0	0	1.455	2.432	68.395	30.089
خدمات أخرى	0	0	0	5.056	213.175	200.466
بيع البضائع	0	0	0	0	235	4.549
مجموع العمليات	7.366	107.844	176.982	202.480	4.593.960	3.574.461
مبلغ العمليات بالمليون دينار الجزائري	15,01	268	332,6	503,9	5.423,73	4.395,62

Source :https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet (consulté le 07/08/2021 à 21:14)

من خلال الجدول يتبين ما يلي :

– عرف الطلب على عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 ، إلى غاية سنة 2019، حيث بلغ عدد العمليات 7.366عملية سنة ،2016وهي السنة التي عرفت إطلاق هذه الخدمة، ليستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202.480 عملية سنة 2019، حيث عرفت عمليات الدفع في هذه الفترة (من 2016إلى 2019) إقبالا محتشما، وبلغ متوسط عدد العمليات 123.668 عملية سنويا في هذه الفترة، بينما عرف عدد العمليات في سنة 2020قفزة نوعية وبلغ ما يقارب من 4.6مليون عملية، أي بزيادة تفوق واحد وعشرين مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا، لاسيما

في ظل إجراءات الحجر الصحي التي تم فرضها وكذا المخاوف التي أثيرت بشأن إمكانية انتقال هذا الفيروس عبر الأوراق النقدية والنقود المعدنية، كما بلغ عدد العمليات في السداسي الأول فقط من سنة 2021ما يقارب 3.6 مليون عملية؛

–منذ سنة 2016إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة ،2021سجلت أعلى نسبة من عمليات الدفع عبر الأنترنت في قطاع الاتصالات (اتصالات الجزائر، موبيليس، جيزي وأوريدو،) وتتعلق هذه العمليات بدفع فواتير الهاتف، تسديد اشتراكات الأنترنت وكذا تعبئة رصيد الهاتف عبر الأنترنت؛

–عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر هو أيضا ارتفاعا مستمرا منذ دخول هذه العمليات حيز الخدمة سنة2016 ،حيث بلغ أكثر من 15مليون دينار جزائري في تلك السنة، واستمر في الارتفاع في السنوات الموالية ليبلغ ما يقارب 504مليون دينار جزائري سنة2019 ،ليعرف بعدها قفزة نوعية ويبلغ أكثر من 5.4مليار دينار جزائري سنة 2020وهي السنة التي شهدت بداية انتشار فيروس كورونا، كما بلغ ما يقارب 4.4مليار دينار جزائري في السداسي الأول فقط من سنة 2021.

–**عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني** :قبل التعرف على واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني، نتعرف أولا على تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة في الجزائر من سنة 2016إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة ،2021وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021السداسي الأول من سنة
عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة	5.049	11.985	15.397	23.762	33.945	38.422

Source : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ (consulté le 09/08/2021 à 17:28)

من خلال الجدول، يتبين أن عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة في الجزائر عرف ارتفاعا منذ سنة ،2016 حيث بلغ 5.049جهاز في تلك السنة، واستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات الموالية ليبلغ 23.762في سنة،2019في حين بلغ 33.945في سنة ،2020وهي السنة التي عرفت بداية انتشار فيروس كورونا في الجزائر، وذلك بزيادة قدرها 10.183جهاز مقارنة بالسنة التي سبقتها، بينما بلغ 38.422في نهاية السداسي الأول من سنة 2021.

لكن، رغم هذا الارتفاع المسجل، يبقى هذا العدد غير كاف بالمقارنة مع عدد التجار المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري الذي فاق مليوني تاجر (يمثل فقط نسبة تقارب(02%) ، لاسيما أنه بموجب قانون المالية لسنة 2018تم إلزام كل المتعاملين الاقتصاديين الذين يقدمون سلع و/ أو خدمات للمستهلكين، بوضع في متناول المستهلكين وسائل دفع إلكتروني تسمح لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني، بناء على طلبهم.

ويوضح الجدول الموالي واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021:

الجدول رقم (09) : واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني	المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالمليون دينار الجزائري
2016	65.501	444,51
2017	122.694	861,77
2018	190.898	1.335,33
2019	274.624	1.917
2020	711.777	4.733,82
السداسي الأول من سنة 2021	1047.172	6997.7

Source : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ (consulté le 09/08/2021 à 17:28).

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

–شهدت عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر إقبالا محتشما منذ سنة 2016إلى غاية سنة 2019،حيث بلغت 65.501عملية سنة ،2016واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة ليبلغ 274.624عملية سنة ،2019حيث بلغ متوسط العمليات خلال هذه الفترة (من سنة 2016 إلى سنة 2019(حوالي 163.430عملية سنويا، فيما عرف عدد العمليات التي تم إجراؤها في سنة 2020قفزة نوعية بت 711.777عملية، وهي الفترة التي شهدت بداية انتشار فيروس كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي،كما بلغ عدد العمليات التي تم إجراؤها خلال السداسي الأول فقط من سنة 2021أكثر من مليون عملية؛

–عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني ارتفاعا مستمرا منذ سنة ،2016حيث بلغ أكثر من 444.5مليون دينار جزائري في تلك السنة، واستمر في الارتفاع في السنوات التي تلتها ليبلغ أكثر من 1.9 مليار دينار جزائري سنة ،2019بينما بلغ أكثر من 4.7مليار دينار جزائري سنة ،2020وما يقارب سبعة ملايير دينار جزائري في نهاية السداسي الأول فقط من سنة .2021

وثاثق من البنك الوطني الجزائري لوضعيات البطاقة CIB وزيادة الطلب عليها في ظل جائحة كورونا الصور

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DRE CHLEF "196"

Situation des cartes CIB Particulier par agence au 31/10/2020

Agence	Stock au 30/09/2020 (crées & renouvellées) (A)	Nbre de cartes réceptionées en Octobre 2020 (B)	cartes distribuées en Octobre 2020 (C)	cartes oblitérées en Mois en Octobre 2020 (D)	Stock au 31/10/2020 (Crées & renouvellées) E= (A+B-C-D)
Chlef 260	105				105
Miliana 262	14				14
AP AIN DEFLA 268	154				154
EL ATTAF 272	44	17	9		52
AP CHLEF 275	60				60
OUED RHIOU	139				139
TISSEMSILT 277	8				8
KHEMIS MILIANA 278	34				34
TENES 279	51				51
Total DRE 196	**609**	**17**	**9**	**0**	**617**

(DRE ……) Situation des Cartes CIB du 02/01/2021 au 31/03/2021

Nom Agence & Indice	Affaires								Epargne								Particulier							
	Objectif Annuel (Total)	Nbr de Carte créé du 02/01/21 au 31/03/21	Taux de Réalisation	Stock Physique au 31/12/2020	Nbr de carte reçu du 02/01/21 au 31/03/21	Nbr de carte distribuée du 02/01/21 au 31/03/21	Nbr de carte Oblitéré du 02/01/21 au 31/03/21	Stock Physique au 31/03/21	Objectif Annuel (Total)	Nbr de Carte créé du 02/01/21 au 31/03/21	Taux de Réalisation	Stock Physique au 31/12/2020	Nbr de carte reçu du 02/01/21 au 31/03/21	Nbr de carte distribuée du 02/01/21 au 31/03/21	Nbr de carte Oblitéré du 02/01/21 au 31/03/21	Stock Physique au 31/03/21	Objectif Annuel (Total)	Nbr de Carte créé du 02/01/21 au 31/03/21	Taux de Réalisation	Stock Physique au 31/12/2020	Nbr de carte reçu du 02/01/21 au 31/03/21	Nbr de carte distribuée du 02/01/21 au 31/03/21	Nbr de carte Oblitéré du 02/01/21 au 31/03/21	Stock Physique au 31/03/21
El Attaf 272	160	9	6%	7	65	47	0	25	350	109	31%	28	254	251	0	31	330	45	14%	46	96	80	17	45
Total DRE	160	9	6%	7	65	47	0	25	350	109	31%	28	254	251	0	31	330	45	14%	46	96	80	17	45

Nom Agence & Indice	N° de Cmpte CGA du 02/01 au 31/03/2021	N° SMS Card du 02/01 au 31/03/2021	Epargne + du 02/01 au 31/03/2021
El Attaf 272	3	58	1
Total DRE	3	58	1

Situation des codes e-paiement au 28-02-2020 - 2019.

Agence	*Stock des codes au 31/01/2020*	*Nbre des codes receptionnées en Février 2020*	*Codes distribuées Février 2020*	*Codes oblitérées en Février 2020*	*Stock des codes au 28/02/2020*
EL ATTAF 272	*13*	*8*	*5*		
Total	***13***	***8***	***5***	***0***	***16***

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DRE CHLEF "196"

Situation des cartes CIB Particulier par agence au 30/06/2020

Agence	Stock au 31/05/2020 (crées & renouvellées) (A)	Nbre de cartes réceptionées en JUIN 2020 (B)	cartes distribuées en JUIN 2020 (C)	cartes oblitérées en Mois en JUIN 2020 (D)	Stock au 30/06/2020 (Crées & renouvellées) E= (A+B-C-D)
Chlef 260	57	104	28	0	133
Miliana 262	26	18	13	0	31
AP AIN DEFLA 268	212	94	27	3	276
EL ATTAF 272	31	27	9	0	49
AP CHLEF 275	57	22	18	0	61
OUED RHIOU	150	29	21	0	158
TISSEMSILT 277	6	10	10	2	4
KHEMIS MILIANA 278	36	31	15	0	52
TENES 279	48	13	18	12	31
Total DRE 196	**623**	**348**	**159**	**17**	**795**

Nom Agence & Indice	Affaires							
	Objectif Annuel (Total)	Nbr de Carte créé du 02/01/21 au 31/12/21	Taux de Réalisation	Stock Physique au 31/12/2020	Nbr de carte reçu du 02/01/21 au 31/12/21	Nbr de carte distribuée du 02/01/21 au 31/12/21	Nbr de carte Oblitéré du 02/01/21 au 31/12/21	Stock Physique au 31/12/21
Chlef 260	192		0%					240
Miliana 262	160		0%					24
Ain Defla 268	192		0%					21
El Attaf 272	160	119	74%	7	113	107	0	13
Chlef 275	192		0%					46
Oued Rhiou 276	192		0%					0
Tissemsilt 277	176		0%					8
Khémis Miliana 278	160		0%					41
Ténès 279	176		0%					7
Total DRE	**1600**	**119**	**7%**	**7**	**113**	**107**	**0**	**400**

(DRE 196)) Situation des Cartes CIB du 02/01/2021 au 31/12/21

Nom Agence & Indice	Epargne							
	Objectif Annuel (Total)	Nbr de Carte créé du 02/01/21 au 30/12/21	Taux de Réalisation	Stock Physique au 31/12/2020	Nbr de carte reçu du 02/01/21 au 31/12/21	Nbr de carte distribuée du 02/01/21 au 31/12/21	Nbr de carte Oblitéré du 02/01/21 au 31/12/21	Stock Physique au 31/12/21
Chlef 260	420		0%					249
Miliana 262	350		0%					176
Ain Defla 268	420		10%					78
El Attaf 272	350	613	175%	28	627	537	0	118
Chlef 275	420		0%					528
Oued Rhiou 276	420		0%					133
Tissemsilt 277	385		0%					46
Khémis Miliana 278	350		0%					43
Ténès 279	385		0%					137
Total DRE	**3500**	**613**	**18%**	**28**	**627**	**537**	**0**	**1508**

Nom Agence & Indice	Particulier							
	Objectif Annuel (Total)	Nbr de Carte créé du 02/01/21 au 31/12/21	Taux de Réalisation	Stock Physique au 31/12/2020	Nbr de carte reçu du 02/01/21 au 31/12/21	Nbr de carte distribuée du 02/01/21 au 31/12/21	Nbr de carte Oblitéré du 02/01/21 au 31/12/21	Stock Physique au 31/12/21
Chlef 260	396		0%					214
Miliana 262	330		0%					53
Ain Defla 268	396		0%					50
El Attaf 272	330	206	62%	46	277	269	19	35
Chlef 275	396		0%					134
Oued Rhiou 276	396		0%					146
Tissemsilt 277	363		0%					14
Khémis Miliana 278	330		0%					56
Ténès 279	363		0%					41
Total DRE	**3300**	**206**	**6%**	**46**	**277**	**269**	**19**	**743**

تعريفها

هي بطاقة ادخار بيبنكية (CIB)، تتماشى مع كل صيغ التوفير(دفاتر ،حسابات توفير)، مسوقة على مستوى البنك. هذه البطاقة تسمح لكم بإنجاز عمليات ايداع أموالكم على مستوى شبابيك الأوتوماتيكية للبنك GAB التابعة للبنك الوطني الجزائري ، و كذا عمليات سحب مدخراتكم عبر الصرافات الأوراق المالية DAB التابعة للشبكة النقدية البيبنكية 24 سا/24 سا و 7أيام /7، بكل أمان.

موجهة لمن ؟

هي موجهة لكل الأفراد الحاملين لدفاتر أو حساب توفير، بفوائد أو بدون فوائد، بما في ذلك حاملي دفاتر التوفير للقصر مستقبلي.

ماهي أصناف البطاقات المقترحة؟

- بطاقة التوفير، بفوائد أو بدون فوائد.
- بطاقة التوفير للقصر، بفوائد أو بدون فوائد.

الوظائف المتوفرة من خلال بطاقة التوفير البيبنكية

هذه البطاقة تسمح لصاحبها القيام بالعمليات التالية:

على مستوى صرافات الأوراق المالية المرتبطة بالشبكة النقدية البيبنكية :

- الاطلاع على الرصيد .
- سحب المدخرات .

على مستوى الشبابيك الأوتوماتيكية (BNA)

- الاطلاع على الرصيد.
- الاطلاع على آخر عشرة عمليات مسجلة على الحساب أودفتر التوفير.
- الاطلاع على كشف الهوية البنكية.
- السحوبات نقدا.
- الايداعات نقدا.
- ايداع الشيكات.

كيفية الحصول على هاته البطاقة

تمنح بطاقة الادخار البيبنكية لكل فرد حامل لحساب دفتر توفير مفتوح لدى البنك الوطني الجزائري و الذي يعبر عن رغبته في الحصول عليها .

التكاليف المرتبطة بهذه البطاقة

تمنح هذه البطاقة مجانا، لكل عملاء البنك الحاصلين لدفاترأو حسابات توفير، بفوائد أو بدون فوائد.

مزايا هذه البطاقة

- **المجانية:** هذه البطاقة توفر مجانا للحاملين لدفاتر أو حسابات توفير بفوائد أو دون فوائد.
- **التوفر:** تسمح لكم بإتمام عملياتكم 24 سا/24 و 7أيام 7 على مستوى صرافات الأوراق المالية GAB و DAB.
- **ربح الوقت:** بفضل هذه البطاقة لا داعي لتحمل عناء التنقل لوكالتكم لإيداع أو سحب مدخراتكم.
- **الأمان:** بفضل الرمز السري والشخصي الممنوح لكم بإمكانكم انجاز عمليات سحب مدخراتكم بكل أمان، على مستوى صرافات الأوراق المالية الخاصة بكل البنوك بالجزائر، وكذا سحوباتكم أو ايداعاتكم على مستوى الشبابيك الأوتوماتيكية التابعة لـBNA.

مدة صلاحية البطاقة

هذه البطاقة صالحة لمدة ثلاث سنوات وتاريخ انتهاء صلاحيتها مكتوب على الوجه الأمامي لها.

تعريف تطبيق BN@Tic ؟

BN@tic هو تطبيق يسمح لكم بالولوج إلى حساباتكم المصرفية من خلال هاتفكم الذكي وإجراء عمليات متعددة عن بُعد، 24ساعة/24 و 7أيام/7 ، بكل أمان.

يمكنكم تنزيل التطبيق عبر Play Store و App Store

وظائف التطبيق

يسمح هذا التطبيق للمشتركين في خدمة BNA.net بالاستفادة من باقة متنوعة من الخدمات:

- الاطلاع على محتوى حساباتكم.
- الاطلاع على رصيد حساباتكم البنكية و العمليات المسجلة على هذه الأخيرة.
- اصدار التحويلات إلى الغير.
- طلب دفتر الشيكات و البطاقات البينكية.
- الاعتراض على بطاقاتكم البينكية.

مزايا التطبيق

- الرفاهية: تجنب عناء التنقل و ذلك بإمكانية الولوج إلى حساباتكم عبر هاتفكم الذكي بكل أريحية.
- توفر المعلومات حول عملياتكم البنكية 7أيام/7 و24ساعة/24 عبر شاشة هاتفكم الذكي.
- سهولة الاستعمال.
- منتوج موجه لمختلف شرائح الزبائن: أفراد، مهنيين و مؤسسات.

كيفية الانخراط في هذه الخدمة

- عبر تحميل تطبيق BN@tic عبر Play Store و App Store
- كل ما عليكم فعله هو الاشتراك في خدمة البنك عن بعد **BNA.net** و هذا على مستوى وكالتكم البنكية.

C'est quoi ?

BN@tic est une application qui vous permet d'accéder à vos comptes bancaires depuis votre smartphone et d'effectuer plusieurs opérations à distance, 24h/24 et 7j/ 7 en toute sécurité.
L'application est téléchargeable via Play Store et App Store

Fonctionnalités

L'application vous fournit, **vous les abonnés au service BNA.net,** une panoplie de préstations :

- Visualisation de l'ensemble de vos comptes;
- Consultation de votre solde et mouvements en cours;
- Emission de virements vers bénéficiaires;
- Commande de chéquier et de cartes bancaires;
- Oppositions sur cartes bancaires.

Avantages

1.Plus besoin de vous déplacer : Accédez et gérez vos comptes depuis votre smartphone
2.Disponibilité des informations sur vos opérations bancaires 7j/7, 24h/24 et en ligne
3.Facile à manipuler
4.Un produit adapté à tous les ségments de clientèle : particuliers, professionnels et entreprises

Comment en bénéficier ?

L'application est téléchargeable via Play store et App store
Il vous suffit de souscrire un contrat d'abonnement au service de Banque à distance **BNA.net** auprès de votre agence domiciliataire.

BNA
البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie
BN@tic
ابتداء من اليوم ... بنكك على هاتفك
حصريا
بفضل BN@tic،
ابقوا على اتصال
بحساباتكم أينما كنتم
24سا/24 ، 7 أيام/7
BNA Algérie
www.bna.dz
021 426 426
قوّة الخبـــــرة،
وروح التغيـــــير.
BNA
BN@tic
Une banque aussi mobile que vous
EXCLUSIF
Grâce à BN@tic,
restez connectés
à vos comptes où
que vous soyez
24h/24 et 7j/7.
Gain de temps et d'argent
Service Sécurisé
Accès à vos comptes 24H/7jours
Service SMS
BNA Algérie
www.bna.dz
021 426 426
La force de l'expérience,
et L'esprit du changement.
BNA

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف -272- تعرفنا على اهم الخدمات الائتمانية المقمة علىمستوى الوكالة واهم وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة والمتمثلة في البطاقة البنكية للبنك CIB ، بالإضافة الى خدمة BNT.net و mobile GABوخدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت e-paimant وكذلك تعرفنا على اهم التحسينات التي أدخلت على البطاقة البنكية الالكترونية CIB وسميت ببطاقات الادخار البيبنكية التي تسمح للزبائن بإنجاز عمليات إيداع أموالهم على مستوى الشبابيك الاوتوماتيكية للبنكCABوكذلك عمليات سحب مدخراتهم عبر صرافات الأوراق المالية DABوذلك عبر تمويل حساباتهم عن طريق تطبيق BN@Tic من اجل احترام الإجراءات الوقائية وتفادي انتشار فيروس كورونا ،ولاحظنا اقبال نسبي على هذه البطاقات المستحدثة رغم سهولة العملية وهذا راجع لغياب ثقافة استعمال أدوات الدفع الالكتروني .

الخاتمة

الخاتمة:

مرت أنظمة ووسائل الدفع منذ نشأتها حتى الآن بالعديد من التغيرات، إلا أن هذه التغيرات التي عرفتها العقود الماضية، أحدثت تحولات عميقة في طبيعة هذه الوسائل، من أبرز التطورات التكنولوجية هذا التطور الذي جعل من الائتمان العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، وامتدت هذه التطورات إلى الجهاز المصرفي الذي استغلها كبدائل فتحت المجال الواسع لابتكار وسائل دفع إلكترونية، أصبحت اليوم السمة الغالبة، حيث هذه الأخيرة حققت قفزة نوعية منذ نشأتها، حتى أصبحت اليوم من أهم وسائل التسديد المستحقة عالميا لما تحققه من منافع، سواء للمصارف أو للعملاء أو للاقتصاد الوطني.

عملت الجزائر من خلال إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري إلى تطوير عملية التسيير ومعالجة وسائل الدفع ، وذلك من خلال إدخال نظام جديد للدفع، يتكون من شطرين أساسيين، المتمثلين في النظام الجزائري للتسوية الإجمالية والفورية للمبالغ الكبيرة والمستعجلة والنظام الجزائري للمقاصة الالكترونية، ما بين البنوك اللذان يعتمدان في الأساس على تكنولوجيات إعلام واتصال جد متطورة وهذا ما يميز العمل المصرفي في العولمة المالية ويهدف هذا التطوير في جوهره إلى تحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين من جهة وهذا بتخفيض الآجال اللازمة لإتمام العمليات وضمان أمنها ومن جهة أخرى من أجل تسريع وتنشيط حركة رؤوس الأموال والحد من العمليات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد،مثل تبييض وتهريب الأموال.

ومن امثلة الخدمات البنكية المقدمة خدمة BNA.Net التي تم اطلاقها في افريل 2017 ومحاولة تعميم استخدام جهاز TpE جهاز الدفع الالكتروني بالإضافة الى خدمة BN@Ticالتي اطلقت في أكتوبر 2019 وبدا العمل بها في 2020 في جائحة كورونا خاصة في نهاية 2020.

وخلال دراستنا لهذا الموضوع تم القيام بمعالجة الإشكالية المطروحة وبعد التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع، استطعنا الخروج بمجموعة من النتائج فيما يتعلق بالأسئلة التي طرحت في المقدمة العامة لهذا البحث والفرضيات التي بنينا عليها دراستنا، التي تعتبر نتائج اختبار فرضيات ونتائج عامة.

النتائج العامة للبحث:

- ✓ يلعب نظام الدفع الالكتروني دورا هاما في تحسين وتسهيل القيام بالمعاملات المالية والتجارية.
- ✓ تطوير مختلف وسائل الدفع يؤدي إلى تشجيع المتعاملين على التصريح بمختلف معاملاتهم كما يزيد من حجم المعاملات.

- ✓ تلعب التكنولوجيا المعلوماتية دورا فعالا في أداء نظام الدفع لمختلف الأهداف التي وضع لأجلها.
- ✓ يمكن اعتبار تحديث أنظمة الدفع من أهم مهام البنوك ومختلف المؤسسات المالية، من أجل التقليل من تكاليف المعاملات المصرفية وخفض آجال مختلف المعاملات.
- ✓ كان لأنظمة الدفع الالكتروني دورا كبيرا في تحسين المعاملات المالية في ظل الظروف التي يعيشها العالم بفعل فيروس كورونا المستجد.
- ✓ لقد ساهمت أنظمة الدفع الالكتروني بشكل كبير في الحد من انتشار وباء كورونا على مستوى العالم، وفي الجزائر بصفة خاصة وذلك من أجل تجنب الأفراد من الاختلاط والتعامل مع بعضهم البعض بالأوراق النقدية، التي قد تكون سببا في انتشار الوباء وبذلك سجل الدفع الالكتروني في الجزائر أعلى مستوياته مقارنة بالسنوات السابقة.

رغم الجهود المبذولة لتطوير نظام الدفع في الجزائر وما تحقق في مجال الدفع الالكتروني، إلا أن واقعه ما يزال بعيدا عن المأمول، هو ما جعل الحكومة الجزائرية تضع نصب عينيها مسعى لتطوير خدماتها المصرفية الالكترونية بمعايير دولية،لتحقيق مآلات الرقمنة المنشودة.

اختبار الفرضيات :

- من العوامل التي ساهمت على تطور نظام الدفع هي التطور الحاصل في المجال التكنولوجي ،ونتج عن هذه العملية خلق نظام الدفع الالكتروني .صحيحة
- تلعب أنظمة الدفع الالكتروني دورا كبيرا في تسوية المعاملات المالية، من خلال طرح وسائل الدفع الالكترونية، التي تسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات المالية بسرعة فائقة وفي زمن قصير . صحيحة .
- في ظل انتشار فيروس كورونا وفرض الحجر الصحي أصبح لأنظمة الدفع الإلكتروني دورا مهما، في القيام بالمعاملات المالية، وذلك بالتعامل إلكترونيا لمواجهة الأزمة دون التنقل، لعدم نقل العدوى ، بأقل تكلفة في مدة زمنية قصيرة .صحيحة.

-التوصيات:

على ضوء ما توصل إليه من نتائج، نقدم التوصيات التالية:

-ضرورة توحيد الجهود لتطوير أنظمة الدفع وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر على جميع المتعاملين، للتمكن من تقليص المعاملات المالية التقليدية ، واستعمال وسائل الدفع الالكتروني في تسوية المعاملات المالية؛

-ضرورة القيام بحملات توعوية مكثفة لتحسيس المستهلكين الجزائريين وكذا التجار بأهمية الدفع الإلكتروني من اجل تسوية المعاملات المالية في ظل جائحة كورونا، وكذا دوره في الحفاظ على صحتهم

وسلامتهم، من خلال إسهامه في الحد من تداول السيولة النقدية التي قد تحمل الفيروس، وكذا التقليل من تنقل الأفراد والاحتكاك بينهم مما يقلل من خطر العدوى بالفيروس.

-ضرورة استغلال الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها الجزائر، وبداية تغير اتجاهات الجزائريين نحو الدفع الإلكتروني لترقية استعمال وسائل الدفع الإلكتروني من أجل ترشيد عمليات سحب السيولة النقدية.

افاق البحث :

بعد تناول بحث أهمية أنظمة الدفع الالكترونية في تسوية المعاملات المالية في الجزائر فان البحث يحتاج الى الكثير من الدراسات المكملة وبالأخص فيما يلي :

- خلق ثقافة ائتمانية لدى المجتمع الجزائري .
- وضع إجراءات وقوانين صارمة او تعديلات على المنظومة المصرفية لتتماشى مع تطور وسائل الدفع الالكترونية .

-التطوير المستمر لوسائل الدفع الالكتروني (التحديات التي تواجهه في الجزائر).

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. إبراهيم الجرزاوي، عامر الجانبي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، اليازوري لعمليات النشر والتوزيع ، الأردن ، 2009
2. إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ، 2008
3. أبو أحمد أبو العز ، التجارة الالكترونية وحكمها في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008
4. أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية، الطبعة الأولي، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2014
5. صبحي تادرس قريعة، مدحت محمد عقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان ،1983
6. طارق طاه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2007
7. عبد العزيز مصطفي بونبعة، أموال التسويق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص46
8. علاء فرحات طالب، فؤاد حمودي العطار، المزيج التسويقي المصرفي وأثره في الصورة المدركة للزبائن، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2010.
10. محمد نور صالح الجدارية، جودت خلف، التجارة الإلكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009
11. ناجي الذيب معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015
12. ناهد فتحي العموري، الأوراق التجارية الإلكترونية دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

مذكرات الماستر

1. جريد جميلة، مدي فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في تنشيط المعاملات المصرفية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المدية، 2018-2019

2. عمراني محمد، معالجة المعاملات المصرفية في ظل نظام الدفع الإلكتروني الحديث، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جوان 2015
3. مالك رانيا، تطوير نظام الدفع في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005

الجرائد والمجلات

1. محمد شايب، الدفع الإلكتروني آلية للحد من أزمة السيولة وإكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد105 ،2017
2. السعيد بشار، معاملات البنوك والتحولات المالية في الجزائر تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد 203، 19 أكتوبر 2014
3. راضية .ش، تطور الدفع الإلكتروني بفعل جائحة فيروس كورونا، جريدة الحوار، العدد130،في 12-01-2021
4. نور الهدى بن طيبة، الدفع الإلكتروني في الجزائر رهان على رقمنة المعاملات المالية، العدد 116، جريدة المساء ، 26ماي 2021
5. كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا علي عمليات الدفع الإلكتروني، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد364
6. صالح نصولي، آندريا شايغتر، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3 ،مصر ،سبتمبر 2002

الملتقيات و المؤتمرات

1. مؤتمر دولي حول أنظمة الدفع والعمليات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة وباء كورونا ، لبنان ، 20ن نوفمبر 2020
2. منتدي القمة العالمية لمجتمع معلومات حول التجارة الإلكترونية والدفع حول الهاتف المحمول ، أفريل 2021
3. منه خالد، العلاقة بين المؤسسة والبنك ومحاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، الملتقي الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، يوم 14-15 ديسمبر 2004
4. العربي محمد ، لحسن عبد القادر ، أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر ، الملتقي الدولى الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، يومي 26-27 أفريل 2011

5. محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر الملتقي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية يومي 15-16 مارس 2013

قنوات التلفزيون والإذاعة

1. عبد الحكيم حذاقة، لماذ تخلف البحث الالكتروني في الجزائر، قناة الجزيرة، بتاريخ 07-11-2019
2. إسلام كعباش، تعايش مع كورونا ينعش التجارة الالكترونية في الجزائر، قناة سكاي نيوز ، 24فيفري 2021
3. عبد الرحمان عيار، يونس قرار الجزائر الرابعة إفريقيا في التجارة الالكترونية، الإذاعة الجزائرية ، 2021-02-23
4. كمال علوي، الدفع الالكتروني..مآلات الرقمنة المنشودة في الجزائر، الإذاعة الجزائرية، 14-2021-10

المقالات

1. الدفع الالكتروني تطور بفعل جائحة فيروس كورونا في الجزائر ، مقال إطلع عليه عبر موقع وكالة الأنباء الجزائرية ، 12 جانفي 2021
2. باتريك نجورغيه، وجيلا بازار باشيوغلو، سد الفجوة الرقمية لتعزيز التعافي من جائحة كوفيد -19 ،5نوفمبر 2020
3. أحمد الإدريسي، تداعيات كورونا علي الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع 18-05-2021
4. حمدي جمال، الإقتصاد العالمي.. مابعد جائحة كورونا، الثلاثاء 16 يوليو 2020، تاريخ الإطلاع 18 ماي 2021

المدونات

1. بثينة الجورمازي، التحول الرقمي في زمن كورونا ،دراسة حالة لبلدان الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، مدونات البنك الدولي 2020
2. منتدي القمة العالمية لمجتمع المعلومات حول التنجارة الالكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول، 12 أفريل 2021
3. رانا فوركيس، جاائحة كورونا ستخلق ندوبا إقتصادية دائمة ، مدونات البنك العربي

4. دوروثي ديلور، ايزابيل بوبار ، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمنة أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر ، مدونات البنك الدولي ، 22-02-2021

المواقع الإلكترونية

1. -https://ar.infoabout law yars.com
2. -https://google we blight. Com
3. -https://ar.caupwattblog.com
4.
5. -https://www.arab bank.com

الكتب بالفرنسية

1. -hadj arab abdel hamid,les systèmes arts(Algeria real time settelement)in media bank -№ 81; janvier 2006
2. **Les séminaires :**
3. -jaque elaeoste : séminaire sur les systèmes de paiement banque d algerie,Alger le 18 et 21 décembre 2005

Les rapport s:

1. -Rapport Annual SATIM
2. -Ministére délégué a la reforme,projet de modernisation et reforme des infrastructures du système de paiement devinasse,septembre,2005